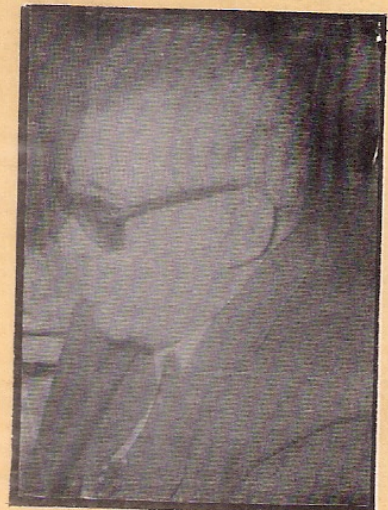
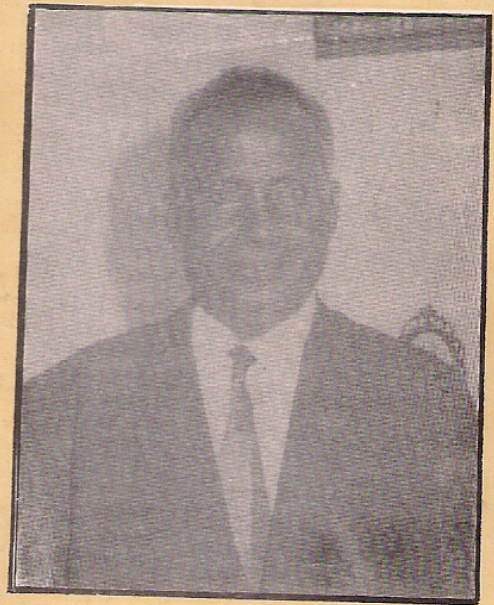


صفحات من تاريخ
الحركة

الوطنية والسياسية



على حامد

صفحات من :

تاريخ الحركة الوطنية السودانية

علي حامد

الناشرون : دار جامعة الخرطوم للنشر

ص.ب : ٣٢١ الخرطوم (السودان)

تلفون : ٧٨١٨٠٦

فاكس : ٧٨٠٥٥٨

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى : ٢٠٠٠م

الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم

هواتف : ٣٣٠٧٧٠ - ٣٣٩٤٧٣

فاكس : ٣٣٩٤٧٠

ص . ب : ٣٢١ - الخرطوم (السودان)

الإهداء

أعد فقيدنا العزيز المرحوم الأستاذ علي حامد هذا
الكتاب للنشر ، ولكن المشيئة عاجلته .

ونحن اذ نقوم الآن بنشره نهديه إلي روحه
الطاهرة سائلين الله أن يسكنه فسيح جناته مع
الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا ، ،

أسرة المؤلف



DAWAYA
SUDANESE BOOKS

مقدمة

مقدمة :

هذه صحف لم تكتب للعلماء ولا للمؤرخين لأنها بعيدة كل البعد عن البحث العلمي ولا ترقى الي التسجيل التاريخي . الموثق .

وانما هي خواطر استعدت ذكرياتها فأردت أن اثبتها مسرعا لعل شباب اليوم يجد فيها العظة والعبرة والقنوة الحسنة .

لقد أخطأ الكثيرون من أبناء جيلنا خطأ فادحاً عندما اغفلوا كتابة مذكراتهم فذهب الكثيرون وتجاربهم ذهبت معهم مكنونة في صدورهم ونأمل ألا يقع الذين جاؤا من بعدهم ومن بعدنا في نفس الخطأ فتذهب تجاربهم هباءً منثورا .

لقد كان من حسن حظي أن أكمل دراستي في كلية غردون القديمة عام ١٩٣٦م اذ في العام الذي تلاه بدأ التحضير لمؤتمر الخريجين العام فدخلنا مع الداخلين في نادي الخريجين بأمر درمان (شيخ الاندية) وأسهمنا بجهدنا المتواضع في التحضير لمؤتمر الخريجين العام الذي قاد الحركة الوطنية .

لقد أقدمت علي كتابة هذه المذكرات أو بالأحرى علي تسجيل هذه الذكريات أملاً أن يكون ذلك حافزاً للكثيرين لتسجيل ما في صدورهم متعاونين في كتابة تاريخ السودان الحديث .

ولقد عرضت سطور هذه الكتاب علي اثنين من الزملاء المعاصرين هما الاستاذ اسماعيل العتباني والاستاذ بدوي مصطفى واخذت بعين الاعتبار ما أبديا من ملاحظات كما سجلت ما بونا من تقریط فالشكر لهما

(علي حامد)

تعليق بقلم الاستاذ اسماعيل العتباني :

جميل من الاستاذ علي حامد أن يسارع في كتابة مذكراته والوقت أسرع منا ، وكثير من الأحبة الرواد الأوائل بدأوا يتساقطون كأوراق الخريف، كل يوم نودع حبيباً ونعيش في ذكراه فترة لنودع حبيباً آخر وهكذا حتي تخلو الساحة من الشموع التي فتحت الطريق وأنارته وهدت الامة وللأسف الشديد فقد مضى كثيراً من الرواد وصدورهم مليئة بالذكريات والتجارب القيمة التي لو سجلوها لكانت معلماً من معالم الطريق الذي يهدي الجيل الجديد

ويعصمه من الخطأ الذي وقع فيه آباؤه

والذين يودون أن يفصلوا الاجيال من بعضها البعض ويطربهم أن يكون عهدهم هو كل شئ وإن الحياة بدأت بجيلهم في احلام تكون عادة وبالأعلى عليهم وعلي عهدهم .

فالانسان من عهد سيدنا آدم بدأ حياته بسجل نظيف، ولكنه بدأ يسطر ويسطر أبناؤه وهكذا الي يومنا هذا ، والابناء ينتفعون بما سطر الآباء ولايستطيع كائن من كان أن يفر مماسطره الذين سبقوه والاكان شاذاً يبعد نفسه من مسار البشرية .

ونحن اليوم أمام مذكرات كتبها رجل حباه الله بكثير من الصفات التي تكفل لموضوعه النجاح والقبول، وهبه الله الذاكرة القوية، حتي عرف بأنه من القلائل الذين يذكرون الماضي بتفاصيله ودقائقه، وهبه الله القلم الساخر الذي يبتعد بمايحيط الموضوع من رتوش ودعابات فيخلص الي لب الموضوع وتبقي الحقيقة، وفوق هذا فقد وهبه الله صفاء العقل والنفس ودعابة تقربه الي سامعيه فيفتحون له قلوبهم ويسرونه بما عندهم بهذه الصفات النادرة كان صديقاً لكل الاحزاب والجماعات رغم انتمائه الي حزب مناكف له اعداؤه الكثيرون واصدقاؤه الكثيرون .

ساير النهضة السودانية في أوائل القرن العشرين ولكنه لم يركب سفينتها الا في الثلاثينات وهو طالب بكلية غردون التذكارية، وبعد التخرج اشترك في أندية الخريجين وساهم في الجمعيات الادبية وكان النبت الاول لحزب الاشقاء (فيما بعد الوطني الاتحادي) ويعتبر من صناع التاريخ الحديث وان كتب اليوم مذكراته فانما يكتب عما صنع وأيد وعارض .

ولأريد أن أناقش ماكتب وأترك للقارئ أن يعطيه مايستحق من جزاء.

تعليق بقلم الاستاذ بدوي مصطفى (اسماعيل العتبانى)

أخي علي :

لقد وفقت في سرد التاريخ غاية التوفيق في اسلوب بارع ورائع يجذب القارئ لمتابعة القراءة حتي نهاية الكتاب .

ولقد اعجبني كثيراً حفظك للتاريخ واسماء الذين اشتركوا في الاحداث البارزة في الحركة الوطنية وأعتقد ان ذلك سيكون حافزاً للاجيال القادمة لتجنب الاخطاء والسير في

الطريق الصحيح وعلي النهج الذي يرفع من شأن البلاد ويضعها في مصاف الامم المتحضرة .

ان ذكرى الحركة الوطنية حبيبة الي النفوس فقد قمت بتسليط النور ساطعاً وهاجاً كما قمت بتخليد الرواد المخلصين وذكراهم بأحرف من نور .

لقد كان لك تاريخ مجيد في الحركة الوطنية منذ أن كنت طالباً في كلية غردون والي أن برزت كصحفي ممتاز نال اعجاب مواطنيه الذين كانوا يتشوقون لقراءة ماتكتب وقراءة تعليقاتك الذكية فجزاك الله عن مواطنيك خير الجزاء وأرجو أن تكون لهم في هذه المذكرات والذكريات العبرة والموعظة .

(مصطفى بدوي)

الفصل الأول

الحكم الثنائي يبسط جناحيه

علي السودان

في يناير ١٩ يناير ١٨٩٩م وقع بطرس غالي نيابة عن الحكومة المصرية واللورد كرومر عن حكومة بريطانيا اتفاقية عرفت فيما بعد باتفاقية الحكم الثنائي جاء فيها :

« وحيث ان بعض اقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الخديوي قد تم استرجاعها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها حكومتا جلالة ملكة بريطانيا والجناب العالي الخديوي وحيث انه اصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتوحة ووضع القوانين اللازمة لادارتها مع مراعاة ماهي عليه من التأخر وعدم الاستقرار وحيث ان حكومة بريطانيا بمالها من حق الاشتراك في الفتح فانها تطالب بأن تشترك في النظام الاداري والقانوني الأنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل » .

لذلك تم الاتفاق والاقرار فيما بين الطرفين الموقعين بما لهما من تفويض علي اتفاقية تقع في اثني عشرة ماده أهمها المادة الثالثة التي تنص علي الآتي :

« يتم تفويض الرئاسة العليا العسكرية الي موظف واحد يسمى حاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال من الخديوي بناء علي طلب من حكومة بريطانيا ولايفصل الا بأمر عال من الخديوي بناء علي طلب من حكومة بريطانيا ورضائها .

وهكذا تمت صياغة هذه الاتفاقية بطريقة اقرب الي الاملاء ولذلك فقد تم تعيين كل حاكم عام من بين البريطانيين ولم يحدث أن تم فصل اي حاكم عام للسودان الي أن تحقق استقلال السودان .

وقد مكنت هذه الاتفاقية البريطانيين من الانفراد الفعلي بحكم السودان وتركزت جميع السلطات في يدي الحاكم العام البريطاني وظل المصريون يمارسون مسئوليات هامشية مكتفين بالعلم المصري الذي يرفرف الي جانب العلم البريطاني ليرمز الي حكم ثنائي قوياً وبريطاني فعلاً

وكان البريطانيون يسيطرون أنثذ علي مصر سيطرة تامة وعن طريقها استطاعوا ان يحققوا عودتهم الي السودان والسيطرة عليه وبالتالي السيطرة علي وادي النيل .

نادي الخريجين بأمر درمان ١٩١٨ م :

بدأ التعليم في السودان في حدود ضيقة اذ كان قاصراً علي خلاوي القرآن الكريم وبعد أن ألت الامور الحكم الثنائي اخذ التعليم المدني يحتل مكانة في السودان فقامت المدارس الحكومية في الخرطوم وعواصم الاقاليم بدءاً بالكتاتيب وهي تعادل المدارس الاولى في الوقت الحاضر ثم المدارس الابتدائية والكلية وهي تعادل الثانوي العام والثانوي العالي في الوقت الحاضر ايضاً .

وبمرور الزمن ازداد عدد خريجي هذه المدارس الذين استوعبتهم مكاتب حكومة السودان والذين كانوا لا يجدون مقراً لتزجية اوقات فراغهم بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية النهارية وفي تلك الايام كتب رائد الصحافة السودانية المرحوم حسين شريف عدداً من المقالات في جريدة السودان ثم حضارة السودان التي تولي رئاسة تحريرها مطالباً بأن يسعى الخريجون للاجتماع في مكان واحد للترويج عن النفس وعقد الندوات التي تؤلف بين قلوبهم وتوسع مداركهم وتخلق منهم مواطنين صالحين .

واستمر في الدعوة لهذا الغرض الي ان اجتمع نفر من الخريجين ووضعوا دستوراً للنادي وتقدموا بمقتضاه بطلب الي الجهات الرسمية المختصة للتصديق عليه .

وبعد تردد من السلطات دام فترة طويلة وبعد الاطلاع المتأني علي دستور النادي وعلي اسماء الاشخاص المؤسسين وافقت حكومة السودان علي قيام النادي واشترط ان يكون رئيسه دائماً هو مدير المخابرات البريطاني علي اعتبار ان النادي مؤسسة ثقافية تقع في اختصاصه .

وجاء موعد افتتاح النادي فالقي رئيسه الفخري مدير المعارف البريطاني في ذلك الوقت المستر سمسمون خطاباً تاريخياً جاء فيه :

« ان هذا النادي سيلعب دوراً بارزاً وهاماً في تاريخ السودان الحديث » وتلقف رؤساء النادي من بعد هذه العبارة واخذوا يرددونها في مختلف المناسبات وخاصة الرئيس اسماعيل الازهري .

وتحققت هذه النبوة فيما بعد وبالفعل لعب النادي دوراً بارزاً وهاماً في تاريخ السودان الحديث .

ففي أروقة النادي قامت النهضة الادبية وفيها قامت النهضة الثقافية وفيها نشأت الحركة الوطنية وفيها قامت الاحزاب السياسية وفيها نشأ مؤتمر الخريجين العام، ومنها خرج وفد السودان ، وظل النادي يحتضن الحركة الوطنية الي أن تحقق الاستقلال .

تبرع الشريف يوسف الهندي بمنزله المبني بالطوب الاحمر في ذلك الوقت والواقع شرقي الجامع الكبير مقراً لنادي الخريجين .

وفي عهد محمد علي شوقي رئيس النادي اتسعت رقعة النادي وقد كان يشغل منصب مسجل عام الاراضي وبحكم وظيفته استطاع ان يذلل جميع المصاعب التي اعترضت تسجيل الاراضي الاضافية للنادي وبذلك اصبح نادي الخريجين بأمر درمان ولازال ملكاً للخريجين .

الثورة المصرية :

بعد الحرب العظمي التي انتهت في عام ١٩١٨م تحركت الشعوب المستعمرة تطالب بحقها في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال وهذه ظاهرة تحدث عادة في اعقاب الحروب التي تشارك فيها الشعوب المستعمرة وغير كاملة السيادة عندما يتحقق النصر للجانب الذي تسانده وتؤيده .

وفي القاهرة توجه الي دار المندوب السامي البريطاني ثلاثة من الوطنيين المصريين هم سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي مطالبين بالغاء الحماية البريطانية المفروضة علي مصر .

ورفض المندوب السامي الدخول في أي نقاش أو تفاوض وقال لهم انهم غير مفوضين للتحدث بأسم الشعب المصري .

خرج ثلاثتهم من مكتبه وعقدوا العزم علي جمع التوقيعات من أفراد الشعب المصري التي تؤهلهم للتحدث بأسم الشعب وبذلك كانوا النواة الاولى لما عرف بعد ذلك (بالوفد المصري)

وانضم الي اولئك الرجال الثلاثة عدد من كبار رجالات مصر واصبح «الوفد المصري» يضم سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي ومصطفى النحاس وواصف بطرس وسينوت حنا وويصا واصف وعلي ماهر ومحمد محمود وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتي ولطفي السيد ومحمد علي علوبه وغيرهم من اصحاب النفوذ والشهرة .

كان هؤلاء هم الطليعة الواعية التي قادت ثورة ١٩١٩م المصرية نحو تحقيق الحرية والاستقلال.

وفي عام ١٩٢٠م دخلت مصر في مفاوضات مع الجانب البريطاني ولم تسفر تلك المفاوضات عن شئ بل قادت الي مشروع ملنر الذي كرس الاحتلال ونظم الحماية البريطانية وأصابت المصريين خيبة أمل كبيرة لدخولهم في مفاوضات مع الجانب البريطاني بعد ذلك اشتعلت نيران الثورة وعم لهيبها وتحت الضغط الشعبي اعلنت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م من جانب واحد وهو التصريح الذي ينهي الحماية البريطانية .

غير ان بريطانيا بمقتضى ذلك التصريح احتفظت لنفسها بحق الدفاع عن مصر وحماية المصالح الاجنبية وتأمين المواصلات وهكذا جاء تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م يمثل استقلالا ناقصا، غير أن البعض اعتبره خطوة نحو الاستقلال التام وبمقتضاه اجريت الانتخابات وقام البرلمان وتشكلت الحكومة المصرية .

امتدت ثورة ١٩١٩م الي السودان علي اعتبار ان مايجري في مصر تمتد آثاره الي السودان وكذلك فان مايجري في السودان تمتد آثاره الي مصر بحكم الجوار والمصالح المشتركة .

انزعجت حكومة السودان التي يسيطر عليها البريطانيون ووضعت خطة لمواجهة هذا المد الثوري وكان أول اجراء هو تشكيل وفد سوداني يسافر الي لندن لتهنئة ملك بريطانيا علي انتصار الحلفاء في الحرب التي انتهت عام ١٩١٨م.

وكان الوفد يتألف من زعماء القبائل والاعيان، وقد تم سفره في يوليو من عام ١٩١٩م ليس فقط لتهنئة الملك علي النصر بل لتقديم فروض الولاء والطاعة نيابة عن اهل السودان، اما اعضاء الوفد فهم الساده علي الميرغني رئيساً، والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف حسين الهندي والشيخ الطيب هاشم والشيخ ابوالقاسم هاشم والسيد اسماعيل الازهري الكبير والشيخ ابراهيم موسي والناظر علي التوم والناظر ابراهيم فرح والناظر عوض الكريم ابوسن .

وصل الوفد الي لندن في ٢٤ يوليو عام ١٩١٩م وكان في استقباله السير ونجت حاكم السودان العام السابق واللورد قرينفيل والسير انجارد بارنارد .

بعد اتمام مراسم الاستقبال في قصر الملك تلا الوفد خطاب الطاعة الذي وقع عليه

جميع الزعماء السودانيين المشتركين في الوفد .

ودار حديث بين جلالة الملك جورج الخامس والسيد علي الميرغني كما قدم السيد عبد الرحمن المهدي سيف والده هدية لجلالة الملك تعبيراً عن الولاء وعن عدم اللجوء إلى القوة وقد قبل الملك الهدية « سيف النصر » ثم أعاد السيف إليه ليبقى في حوزته للدفاع عن الامبراطورية حسب تعبيره .

كان الحديث مع السيد علي الميرغني يوصفه رئيساً للوفد، فأشار إلى الخدمات التي قام بها السودان خلال الحرب العظمى وهو اعتراف بالجميل لما قام به البريطانيون من اصلاح في السودان وابتهل إلى المولى بأن تظل الراية البريطانية خفاقة في البلاد لتجلب لها السكينة والسلام وان تستمر في التقدم حتي تحتل مكانها في اسرة الامبراطورية البريطانية العظمى .

بعد تقديم سفر الولاء وبعد خطاب السيد علي الميرغني رئيس الوفد وبعد تقديم السيد عبد الرحمن المهدي لسيف والده « سيف النصر » اعلن جلالة ملك بريطانيا عن منح النياشين لاعضاء الوفد .

وبعد ان عاد الوفد إلى السودان وفي عام ١٩٢٦م جريا وراء سياسة حكومة السودان في حفظ التوازن بين الختمية والانصار أوصي حاكم السودان العام بمنح نيشان فكتوريا من درجة فارس إلى السيد عبد الرحمن المهدي فأصبح السير/ عبد الرحمن المهدي وكذلك الناظر علي التوم ناظر الكبابيش الذي أصبح السير علي التوم وقد حز هذا الاجراء في نفس الشريف يوسف الهندي الذي اعتكف بسرياه في بري ورفض مقابلة أي مسئول حكومي .

الفصل الثاني

السودان يتجاوب مع الثورة المصرية

من نتائج ثورة مصر ١٩١٩م المصرية انهاء الحماية البريطانية علي مصر، وصدر دستور ١٩٢٢م الذي نالت مصر بمقتضاه الاستقلال مع بعض التحفظات التي جعلته استقلالاً ناقصاً .

وتأثر السودان بثورة ١٩١٩م فأخذ الوطنيون يجمعون صفوفهم ويتطلعون الي الاستعانة بأشقائهم في مصر للاستفادة من تجاربهم في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال فكونوا جمعية سرية اطلقوا عليها اسم «جمعية الاتحاد السوداني» .

أنشأ الجمعية عبيدالحاج الامين وتوفيق صالح جبريل ومحي الدين جمال وابراهيم بدري وتوفيق احمد البكري وبشير عبد الرحمن وغيرهم .

كان هدف الجمعية تحرير مصر والسودان وتوحيدها دون تحديد لنوع ذلك الاتحاد واكتفوا بعبارة «الاتحاد» خوفاً من حدوث أي خلافات أو انقسامات .

واقترنت مبادئ جمعية الاتحاد علي الاتي :

١/ مقاومة مساعي الانجليز لفصل السودان عن مصر

٢/ الاعلان بأن الذين وقعوا عرائض الولاء للحاكم العام وملك بريطانيا لا يمثلون الا انفسهم .

٣/ مقاومة السياسة البريطانية بوجه عام لانها لاتجلب أي منفعة للسودان حسب نوايا البريطانيين .

٤/ الامتناع عن دفع الضرائب التي أصبحت تثقل كاهل الشعب السوداني .

٥/ مقاومة تسليم اراضي الجزيرة الي الشركة الانجليزية المسنودة من قبل حكومة السودان

٦/ مقاومة احتكار الحكومة للسكر والقطن .

٧/ مقاومة احتكار الوظائف القيادية للبريطانيين وأعوانهم .

وكان من أهم أهداف الجمعية التحرر من النفوذ الانجليزي مع اقامة اتحاد مع مصر

دون تحديد لنوع ذلك الاتحاد علي أن يتم ذلك بعد التخلص من الاستعمار البريطاني للسودان.

اعتمدت الجمعية علي العمل السري بنظام دقيق يتمثل في شكل هرمي وحلقات تضم كل حلقة عشرة أعضاء ولا صلة لأعضاء أي حلقة بأعضاء الحلقة الأخرى حفاظاً علي السرية.

كانت الجمعية تنشر مبادئها عن طريق المنشورات التي يلصقونها في الأماكن العامة وأبواب المحلات والمتاجر وأعمدة التلغونات ودور العباد والمدراس .

ظلت الجمعية تقود العمل السياسي والوطني في تلك الظروف القاسية رغم ما يتعرض له أعضاؤها من ملاحقة ومطاردة ولم تكتف الجمعية بالعمل في العاصمة المثلة بل كونت العديد من الفروع في مختلف الأقاليم لمواصلة العمل من أجل أهدافها .

أنضم الي الجمعية سليمان كشه والامين مدني ومحمد صالح الشنقيطي والبديري الريح وخلف الله خالد ومحمد علي شوقي وبابكر القباني ومحمد عبدالله العمرابي وعثمان هاشم ودكتور مختار محمد محمود وغيرهم .

بذل رؤساء الحلقات في العاصمة والأقاليم جهوداً مضنية لتجنيد المؤيدين وأسفرت تلك الجهود عن انضمام الحاج عبد اللطيف وعبد الرؤوف الخانجي والامام شريف ومحمد عثمان عيسى وعثمان محمد صالح والمرضي حسن جبريل وعثمان بشير نصر ومجنوب بركه ودكتور علي ارباب ومصطفى مكنه ومحمد عثمان هاشم ومحمد خير الطيب ومحمد عبد الرحمن نقداً ومحمد ابراهيم هاشم ومدثرالبوشي وعبد الله حمدين وحسن عمر الازهري وصالح باخرية واسحق ابراهيم شداد و خليل فرح ومحمد عبد الحليم مساعد ويوسف الريح ومدثر محمود وموسي التجاني واحمد الزبير وعبد القادر اوكيرو شفيق مينا والمرضي عثمان ومكاوي يعقوب ومحمد منور وحسين حسن وعبدالله خليل والامام نوليب وعبد القادر المفتي .

جمعية اللواء الأبيض ١٩٢٤م

بعد أن نجحت جمعية الاتحاد السوداني في خلق شبكة محكمة الحلقات أخذ قادتها يتحدثون بان الوقت قد حان للعمل العلني لكي يتعود الشعب المواجهة والخروج في المظاهرات والمسيرات وعقد الاجتماعات في العلانية ووضح النهار وبناء علي ذلك قرروا تكوين جمعية علنية تكون امتداداً لجمعية الاتحاد السوداني ويستمر العمل السري والعلني في أن واحد وقد اطلقوا علي الجمعية الفتية إسم «اللواء الأبيض» علي ان تعمل في العلن

واحتفظوا لها بالخلايا السرية تحسباً لأي اعتقالات يتعرض لها الاعضاء .

ومن أهم اعضاء الجمعية الجديدة عبيد حاج الامين وصالح عبدالقادر وحسن صالح المطبجي وحسين شريف وانضم اليهم عضواً هاماً أصبح فيما بعد رئيساً للجمعية وهو على عبد اللطيف وانتخب صالح عبدالقادر نائباً للرئيس وتولي السكرتارية عبيد حاج الامين بالاضافة الي حسن صالح المطبجي وحسين شريف .

اهتم اعضاء الجمعية بتجنيد اشخاص عرفوا بالصلافة والصرامة حيث أن العمل أصبح علنياً ومن بين الذين وقع عليهم الاختيار عدد من موظفي البوستة والتلغراف وكانت اهميتهم في انهم اصبحوا حلقة وصل بين مصر والسودان فهم يحملون الرسائل البريدية والبرقية كما يعملون في القطارات السفريّة بين حلفا والخرطوم والقاهرة وتمكن هؤلاء من تهريب الرسائل بين جميع الاطراف كما تمكنوا ايضاً من تهريب الصحف والمجلات والمنشورات ومساعدة الطلبة الذين يتسللون خلسة للدراسة في مصر حيث تضيق وسائل التعليم في السودان .

اخذ الانجليز في السودان يروجون الي ان هذه الجمعية تكونت بايعاز من مصر وعن طريق المصريين العاملين في السودان وحاولوا أن يربطوا بين قيام الجمعية وبين زيارة حاكم الزعيم المصري حافظ رمضان ورئيس الحزب المتطرف وصاحب نظرية «لامفاوضات قبل الجلاء» .

وكان اعضاء الجمعية يتصلون به في مكان اقامته بالفندق الكبير لتوضيح وجهة نظر الوطنيين من السودانيين التي تتلخص في الجلاء ووحدة وادي النيل وذلك بعد ان علموا بانه يزور السودان من أجل الوقوف علي رأس السودانيين الوطنيين ودعم المفاوضات المصري . وكان اول عمل قامت به جمعية اللواء الابيض هو ارسال برقية للبرلمان المصري بمناسبة افتتاحه جاء فيها :

«نحن المجتمعون هنا من أبناء السودان نشارككم البهجة في اليوم السعيد ونعلن اخلاصنا وولاءنا لجلالة ملك مصر المفدى فؤاد الاول ولانخشى الوعيد أو التهديد ولا نرضخ للنار أو الحديد» .

وقع علي هذه البرقية علي عبد اللطيف وعبيد حاج الامين وصالح عبد القادر وحسن صالح المطبجي وحسن شريف وقد تعرضوا جميعاً للمساطة والملاحقة وتوقيع العقوبات وتم

نقل الموظفين منهم للعمل خارج العاصمة .

وفي هذا الوقت دخلت مصر بزعامه سعد زغلول في مفاوضات مع بريطانيا وأخذت حكومة السودان في جمع التوقيعات من السودانيين الموالين لها المطالبين بفصل السودان عن مصر .

ونتيجة لهذا التصرف من حكومة السودان قررت جمعية اللواء الابيض ارسال وفد الي مصر يضم زين العابدين عبد التام ومحمد المهدي خليفة عبد الله لشرح وجهة نظر السودانيين المؤيدين لجمعية اللواء الابيض في اتجاهه نحو تحقيق الاتحاد مع مصر .

اعترضت حكومة السودان عضوي الوفد واعادتهما الي الخرطوم بعد ان وصلا الي وادي حلفا وقد أدي هذا التصرف الي الاحتجاجات الصارخة التي وصلت الي البرلمان المصري الذي استنكر الحادث وأشاد بالعلاقات المصرية السودانية والنوايا الحسنة التي تكنها مصر للاخذ بيد السودان في طريق الحرية والتقدم .

مصرع حاكم السودان العام ١٩٢٤م

كان عام ١٩٢٤م عام تحول في تاريخ السودان الحديث ففي هذا العام قامت جمعية اللواء الابيض وفي هذا العام ايضاً تم اغتيال السير لي استاك حاكم السودان العام البريطاني في القاهرة وهو في طريقه من مكتبه الي مسكنه .

ويجئ هذا الاغتيال عقب الثورة الشعبية التي اندلعت في مصر عام ١٩١٩م وامتدت آثارها الي السودان حيث قامت جمعية الاتحاد السرية ثم جمعية اللواء الابيض العلنية .

كانت ردود الفعل البريطانية بسبب هذا الاغتيال عنيفة للغاية مما جعل الناس يعتقدون بأن المخابرات البريطانية هي التي دبرت حادث الاغتيال منحية بالحاكم العام البريطاني لتنفيذ مخططاتها في مصر والسودان ولكن التحقيقات اثبتت غير ذلك .

وبسبب هذا الاغتيال فرضت بريطانيا علي مصر عقوبات متناهية في الشدة والصرامة من بينها غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصري الي جانب احتلال جمارك الاسكندرية وتخفيض نصيب مصر من مياه النيل وطرده القوات المصرية من السودان وانفراد بريطانيا بادارته وأبقوا فقط علي العلم المصري يرفرف ((في الفاضي)) .

رفضت حكومة سعد زغلول تنفيذ المطالب البريطانية وتقدمت باستقالتها ورفض جميع الزعماء المصريين تولي رئاسة الحكومة خلفاً لسعد زغلول الي ان انتهى الامر الي زيور باشا الذي قبل تنفيذ الشروط وتشكيل الحكومة المصرية تحت شعار «انقاذ مايمكن انقاذه» . بذلت الحكومة المصرية جهداً خارقاً للقبض علي مرتكبي الحادث وألقت القبض في البداية علي بعض زعماء الوفد المصري المتطرفين ومن بينهم عبد الرحمن فهمي وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي كما أقت القبض ايضاً علي بعض السودانين الذين كانوا في القاهرة في ذلك الوقت ومن بينهم صالح عبد القادر وعرفات محمد عبدالله وأحمد حسن مطر .

واستاء السودانيون من هذا التصرف الذي كان له الأثر السلبي علي اتجاهاتهم السابقة فتخلوا عن الدعوة الي الاتحاد مع مصر بل أصبحوا من دعاة الانفصال وقد كانت لشهادة أحمد ماهر الفضل في اطلاق سراحهم وبالرغم من ذلك فقد تخلوا عن جمعية اللواء الابيض وانخرطوا في الاتجاه المضاد .

واخيراً تمكنت اجهزة الامن المصرية من القاء القبض علي مدبري الحادث وكانوا من

شباب مصر المتطرف وفي مقدمتهم ابناء عنايات الذين صدرت عليهم احكام بالاعدام والسجن المؤبد .

وعندما حان موعد تنفيذ جلاء القوات المصرية عن السودان ثارت ثائرة الزملاء السودانيين من حملة السلاح مطالبين بعدم تنفيذ الجلاء وتمردوا وقرروا الانضمام الي زملائهم المصريين لتوحيد المقاومة والعصيان .

وتقول بعض المصادر ان القوات السودانية قد اتفقت مع القوات المصرية بقيادة القائد المصري للقاء القوتين عند كبري النيل الازرق ولكن القيادة المصرية لم تنفذ الاتفاق، اعترضت القوات البريطانية الجنود السودانيين المتجهين للانضمام الي زملائهم المصريين وحدثت مواجهة بالقرب من كبري النيل الازرق حيث ابلي السودانيين بلاء اسطورياً وظلوا يحصدون القوات البريطانية الي أن نفذت ذخيرتهم فواجهوا الموت مقبلين لامدبرين وبعد انتهاء المعركة وجدوا البطل السوداني عبد الفضيل الماظ قد فارق الحياة وهو يحتضن مدفعه .

وسيق العسكريون الي المحاكمات الميدانية وحكم علي قادتهم بالاعدام وفي مقدمتهم ثابت عبد الرحيم وحسن فضل المولي وسليمان محمد وعلي البنا وفي اللحظة الاخيرة استبدلوا الحكم بأعدام علي البنا بالسجن المؤبد دون الاعلان عن الاسباب .

ونتيجة لهذه المعركة غير المتكافئة وما اعقبها من تطورات خرج الوطنيون السودانيون في مظاهرات شعبية عارمة طافت انحاء العاصمة والاقاليم تردد الهاتف بوحدة وادي النيل وحياة الشعبين المصري والسوداني .

اجتاحت كراهية حكومة السودان جميع انحاء البلاد مما دفع الحكومة لاتخاذ العديد من الاجراءات الصارمة لمواجهة الموقف وفي الوقت نفسه أوعزت لمؤيديها بكتابة عرائض التأييد .

الفصل الثالث

الاعيان يناصرون الادارة الانجليزية

عقد اجتماع في منزل السيد عبد الرحمن المهدي في ١١/٦/١٩٢٤م ضم بعض اعيان الخرطوم وعدداً من موظفي الحكومة الكبار وغيرهم .

في البداية تحدث السيد عبد الرحمن المهدي موجهاً انتباه الحاضرين الي أن الموقف السياسي خطير وقال انه قد أن الاوان لكي يدلي اعيان السودان برأيهم في مستقبل بلادهم بكل صراحة وشجاعة حتي لا يتقرر مصيرهم دون استشارتهم .

بعد ذلك تحدث الشيخ الطيب هاشم مفتي السودان وشرح للحاضرين ظروف الحكومات الثلاث التي مارس العمل معها وهي الحكومة التركية وحكومة المهدي والحكومة الحالية التي تمثل الحكم الثنائي وقال ان تجربته دلت على ان الحكم البريطاني هو الذي يحقق الاستقرار للسودان.

ثم جاء دور السيد اسماعيل الازهري الكبير فتحدث بنفس الاسلوب مضيفاً أن من مصلحة السودان فك الشراكة المصرية البريطانية لكي ينفرد البريطانيون بحكم السودان.

ثم تحدث الشيخ أحمد ابراهيم عمدة توتي فأعطي صورة مخيفة لحكم المصريين وقال ان أي عودة للمصريين ستكون كارثة ووبالاً علي الوطنيين .

وهنا اعترض الشيخ سيد احمد سوار الذهب علي الاساءة للمصريين وطلب من المتحدث أن ينهي حديثه .

أما الشيخ أحمد السيد الفيل مفتش المحاكم والشيخ بابكر بدري مفتش التعليم فقد وافقا علي العريضة المقترحة التي تولي قراءتها السيد حسين شريف رئيس تحرير حضارة السودان وقد طالبا بأن ينص في العريضة علي تحديد موعد لنهاية الوصاية البريطانية فلم يجدا تأييداً لاقتراحهما .

ثم جاء دور حاج الخضر علي كميز، سر تجار الخرطوم فأيد العريضة كما أيدها غيره من المتحدثين وهنا انسحب الشيخ سيد أحمد سوار الذهب كما انسحب السيد أحمد حسن عبد المنعم دون استئذان تعبيراً عن احتجاجهما وعدم رغبتهما في الاستمرار في الاجتماع ثم تحدث السيد عباس رحمة الله ناظر الجعليين وقال ان السودانيين عادة يوافقون علي

رأي قادتهم واذا تبين رأي قادتهم واذا تبين لهم رأي قادتهم فانهم يقبلونه، وكان الشيخ ابو القاسم هاشم قد اعتذر عن حضور الجلسة فأنزعج أخوه المفتي الشيخ الطيب هاشم فحمل العريضة ليقعها فوقها .

وفي المساء التقى الموقعون علي العريضة وقالوا انهم يخشون أن يكونوا في يوم من الايام « كبش الفداء » عندما يتم الاتفاق بين مصر وبريطانيا ولذلك فانهم يريدون أن يتأكدوا من انه لا سبيل لأي اتفاق بين مصر وبريطانيا وعندئذ يستطيعون ان يتحدثوا بكل شجاعة عن مستقبل بلادهم .

ثم انضم الى الحاضرين السيد عبد العزيز القباني والشيخ صالح جبريل واعلنا عن أسفهما لعدم علمهما بالاجتماع فوقها علي العريضة .

وفيما يلي نص العريضة:

« المجتمعون اليوم بمنزل السيد عبدالرحمن المهدي بأمر درمان وهم من المثقفين السودانيين الذين يحق لهم أن يعبروا عن وجهة نظرهم في مستقبل بلادهم قد اتفقوا علي أن يضمنا عريضتهم هذه المبادئ الاساسية التي تناسب جميع السودانيين وهي تتلخص في اختبار بريطانيا لتكون وصية علي السودان وان تعمل علي اعداد السودانيين ليحكموا أنفسهم .

ومع أخذ هذا في الاعتبار يعلنون ماياتي :

أولاً : ان مصر قد احتلت السودان بحد السيف وبعد حروب طويلة ادت الي تقويض السلطنات والامارات .

ثانياً : عندما اصبحت مصر تدير شؤون السودان حدثت الفوضى وساد الظلم مما أدي الي ثورة السودانيين علي الادارة المصرية واقصائها عن بلادهم بحد السيف ايضا واصبح السودان للمرة الثانية حراً من شماله الي جنوبه ومن شرقه الي غربه .

ثالثاً : عندما اراد المصريين احتلال السودان مرة اخري استعانوا بالبريطانيين واتفقوا معهم علي حكم السودان شراكة وبمقتضي اتفاقية الحكم الثنائي المبرمة بينهما عام ١٨٩٩م .

عندما تم توقيع هذه الاتفاقية كان السودانيون يعانون من ويلات الحروب وكانوا ايضا

منغمسين في ظروف المعاناة اليومية ولذلك لم تنتهياً لهم الفرص ليعبروا عن رأيهم في تلك الاتفاقية وتوضيح شرورها واضرارها لانها بكل الصدق مجحفة بحقوق السودانيين وبكل ما يتعلق بهم لانها تضع مصيرهم بين دولتين تتنازعا في ادارة شئونهم حسب ما برهنت عليه الظروف ولذلك فان السودانيين الذين يعينهم الامر يرفضون هذه الاتفاقية.

وبالاضافة الي ذلك فان السودان الذي عرف بين دول العالم بانه كان دولة مستقلة فانه يطلب من تلك الدول ان تستمع لمطالب شعبه التي تتلخص في الآتي :

١- ان السودان دولة فقيرة ويتطلع الي استغلال موارده الطبيعية .

٢- السودانيون يحتاجون الي قيادة رشيدة والي توفير فرص التعليم ورفع المستوي الفكري والمعيشي حتي يصبحوا قادرين علي ادارة شئونهم بأنفسهم.

٣- لقد كان من حسن حظ السودانيين انهم مارسوا العمل تحت الادارة البريطانية وكانوا سعداء بذلك ولذلك فانهم بكامل حريتهم وخالص ارادتهم يعلنون بكل صراحة موافقتهم علي أن تستمر بريطانيا في ادارة شئونهم الي أن يصلوا الي المستوي الذي يؤهلهم لادارة شئونهم بأنفسهم وهذا لايعني الكراهية لمصر أو المصريين الذين هم (اهلنا وجيراننا) وليست مسألة حب لبريطانيا ولكنها مسألة تتعلق (بمصالحنا) الذاتية اولا واخيراً .

لقد اختبر السودانيون الادارة البريطانية فوجدوها أصحح الادارت واخللصها في العمل لتقدمهم ولذلك فانهم يرفضون مشاركة هذه الادارة سواء من جانب مصر او غيرها .

وفي الوقت نفسه فانهم يطالبون بأن تظل حكومة بريطانيا وصية عليهم الي يصلوا سن النضوج التي تؤهلهم للوقوف علي أرجلهم كما يطالبون حكومة بريطانيا في لندن ان تشاركهم في اي محادثات في المستقبل تتعلق بشأن مصير بلادهم « .

وقد وقع علي هذه العريضة السادة :

١- عبد الرحمن المهدي

٢- الطيب هاشم- مفتي السودان

٣- أسماعيل الازهري- مفتش المحاكم

٤- أحمد السيد الفيل- مفتش المحاكم

- ٥-أبوالقاسم هاشم- شيخ علماء السودان
- ٦-ابوشامة عبد الحمود- قاضي مديرية الخرطوم
- ٧-بابكر بدري- مفتش التعليم
- ٨-حاج الخضر علي كمير- سرتجار الخرطوم
- ٩-عبد الرحمن السيد العوض -عمدة ام درمان
- ١٠-عباس رحمة الله - شيخ الجعليين
- ١١-الصادق عيسى سعد - التاجر بأم درمان
- ١٢-محمود قمبر- التاجر بالخرطوم
- ١٣-بابكر الشفيح- التاجر بأم درمان
- ١٤-محمد علي كرم الله - من اعيان الخرطوم
- ١٥-حسين شريف - رئيس تحرير حضارة السودان
- ١٦-حمد محمد البريقدار- من تاجر أم درمان
- ١٧-الحجاز سليمان- ناظر بالمعارف
- ١٨-علي أبو قصيصة- من رجال التعليم
- ١٩-علي المهدي- نجل محمد احمد المهدي
- ٢٠-قريب الله أبو صالح-شيخ السمانية
- ٢١-عثمان صالح- تاجر بأم درمان
- ٢٢-المبارك محمود نور الدائم
- ٢٣-عبد العزيز عثمان القباني
- ٢٤-صالح جبريل
- ٢٥-أبوبكر عبد الله- ناظر العباسية
- ٢٦-محمد الامين القرشي- قاضي الحصاصا

- ٢٧- محمد الامام بوليب
- ٢٨- علي محمد المرضي- عمدة الخرطوم
- ٢٩- الشيخ أحمد ابراهيم- عمدة توتي
- ٣٠- بابكر جميل- عمدة الدناقلة
- ٣١- أحمد عثمان ابراهيم- عمدة الخرطوم بحري
- ٣٢- محي الدين الامين- خليفة الشيخ خوجلي
- ٣٣- محمد عبد القادر عثمان الماريومابي
- ٣٤- عثمان وني- من تجار ام درمان
- ٣٥- أحمد البشير- القاضي السابق
- ٣٦- بشير نصر- عمدة الشايقية .

العصا الغليظة

قررت حكومة السودان بعد ذلك مواجهة الحركة الوطنية في السودان بكل قوة وصرامة فمنعت التجمعات والمظاهرات ولاحقت الوطنيين في ارزاقهم وصادرت الحريات في جميع أشكالها .

وفي الوقت نفسه استمرت الخطة البريطانية أيضاً في إبعاد المصريين عن الساحة السودانية واستبدلهم بآخرين من البلاد العربية وخاصة السوريين واللبنانيين كما قاومت أي محاولات للهجرة الي مصر مما جعل السودان جزيرة معزولة. ولكن رغم هذا الحصار المضروب علي السودان فقد تسلل عدد من السودانيين لتلقي تعليمهم بمصر وعاونهم في ذلك بعض الوطنيين الذين مهدوا لهم الطريق ومدوهم بالدعم المالي. وبدأت الهجرة بالفوج الاول المكون من السيدين توفيق أحمد البكري وبشير عبدالرحمن ثم لحق بهما الدريديري أحمد اسماعيل ويعقوب عثمان وبشير محمد عبد الرحمن وبخيت محمد عمر .

وبعد استقرار هؤلاء مهدوا الطريق لآخرين تسللوا واحداً بعد واحد من بينهم عقيل أحمد عقيل وبشير البكري وأحمد السيد حمد السيد حمد وأحمد الطيب عابدون ومحي الدين صابر وعبداللطيف الخليفة وعباس الدابي ومحمد أحمد ياجي وقد انزعجت حكومة السودان من هذه الهجرة التي كان من شأنها اغراء الآخرين ومن شأنها أيضاً دعم الحركة الوطنية المعادية للوجود البريطاني في السودان والمؤيد للاتجاه المصري .

وفي اجراء لاحق منعت حكومة السودان دخول الصحف المصرية الي السودان لقطع الصلة الثقافية بين البلدين وكانت بعض الصحف تدخل مهربة الي السودان فيتداولها المواطنون سرّاً .

وكانت الوظائف الحكومية وفقاً علي المؤيدين لحكومة السودان أما الآخرون فنصيبهم التشريد لكي يتخلوا عن اتجاهاتهم المعادية وينضموا للمؤيدين ومن الأسف فإن مصر في ذلك الوقت كانت واقعة تحت النفوذ البريطاني ويلقي الوطنيون في مصر نفس المصير الذي يلقاه الوطنيون في السودان وكانت هذه هي محنة الحركة الوطنية في مصر والسودان وكان الشعبان يتطلعان الي أي صورة من صور الكفاح المشترك.

الفصل الرابع

إضراب طلبة الكلية بغضب الانجليز

الخريجون يواصلون نشاطهم

في عام ١٩٣١م ونتيجة للازمة الاقتصادية العالمية قررت حكومة السودان تخفيض مرتبات خريجي كلية غردون من الكتبة والمحاسبين ليصبح مرتب الخريج خمسة جنيهات ونصف بدلاً من ثمانية جنيهات علماً بأن الكتبة والمحاسبين يمثلون الاغلبية الغالبة من خريجي كلية غردون وهم الذين تعتمد عليهم حكومة السودان في تصريف شئونها، ونتيجة لهذا القرار عقد كبار الطلبة اجتماعاً في ميدان كلية غردون الشرقي «ميدان نمره واحد» ويعد أن تداولوا في الأمر قرروا أن تكون خطوتهما الأولى للاحتجاج علي هذا القرار هي الاضراب عن الدراسة علي أن يشمل الاضراب جميع الطلبة كتبه ومحاسبين ومهندسين ومعلمين ، وأدوا القسم علي ذلك.

كان الطلبة من غير اقسام الكتبة والمحاسبين أشد حماساً للاضراب خشية أن يؤكلوا يوم أكل الثور الابيض.

كان ذلك في شهر نوفمبر من عام ١٩٣١م وقد أوشك العام الدراسي علي نهايته فاقترح طلبة السنة النهائية أن يشملهم الاضراب وحدهم حتي لا يضار الطلبة الآخرون ولكن المجتمعين قرروا أن يكون الاضراب شاملاً لكل الطلبة دون تفرقة وهكذا حرص الطلبة علي الاجماع في جميع المراحل مما يدل علي وعي مبكر .

وما أن سمعت ادارة كلية غردون بقرار الاضراب حتي جمع مدير الكلية آنذاك المستر وليمز الطلبة محذراً ومنذراً ومتوعداً وقال لهم ان الحكومة تستطيع أن تفعل بهم ما تشاء فزادتهم هذه الخطبة التهديدية تمسكاً بموقفهم، ولكنهم تماكوا أعصابهم ولم يستجيبوا لاستفزاز الادارة وغادروا الاجتماع في هدوء وهم أشد اصراراً علي تنفيذ الاضراب في موعده .

وفي الساعة العاشرة صباحاً وهو الموعد المضروب خرج جميع الطلبة من الفصول الدراسية في هدوء ونظام ودون القيام بأي عمل يتنافي مع القوانين فأسقط في يد المسؤولين الذين كانوا يتربصون بهم لاستعمال القوة معهم.

بعد ذلك عقد الطلبة اجتماعاً وانتخبوا لجنة تمثل جميع المراحل الدراسية وأسندوا رئاستها الي الطالب مكي المنا وهو من طلبة السنة النهائية في كلية الهندسة ورئيس الطلبة وقرروا أن تكون تلك اللجنة هي المتحدث الوحيد باسمهم وهي التي تصدر القرارات والتوجيهات ولا يكون الاتصال إلا بها وحدها . وما أن تسامع الناس بالاضراب حتي خف الاساتذة والخريجون للتفاوض مع الطلبة وحذروهم من أساليب المخابرات البريطانية التي تعمل بتوجيه من السكرتير الاداري المستر ماكمايكل والتي تحاول استغلال أي حادث أو مخالفة للقانون للفتك بالطلبة وتشتيت شملهم والاضراب بوحدهم ثم توالي الوسطاء لانهاء الاضراب وفي مقدمتهم السيد عبد الرحمن المهدي الذي تبرع بالتكفير عن اليمين التي أدوها ووعدهم خيراً إذا هم عادوا للدراسة وانهاوا الاضراب ولكن الطلبة من جانبهم أصرروا على الاستمرار في موقفهم وقالوا ان أي اتصال ينبغي أن يكون مع الحكومة التي اتخذت القرار الذي أدى الي الاضراب، وهنا قال السيد عبد الرحمن المهدي قولته المشهورة « هذا ليس كلام ».

ولما أدرك الطلبة أن الاتصالات أخذت تتوالي عليهم وتحاصرهم وخوفاً من اختراقهم وشق صفوفهم قرروا العودة الي أهليهم وعاونهم في مواجهه نفقات ترحيلهم زملائهم من الخريجين السابقين .

كان الاضراب منظماً ومنتظماً وسليماً الي أبعد الحدود مما أذهل المراقبين وسد الطريق أمام تدخل المسؤولين وقد أدت تصرفات الطلبة الواعية منذ البداية الي اتهام الاستاذة بأنهم وراء هذه الحركة وخاصة للأساتذة المصريين والسوريين واللبنانيين .

واذا هذا الموقف الصلب تراجعت الحكومة عن موقفها وأنتهي بها الأمر الي حل وسط وهو تعديل المرتب الابتدائي للمحاسبين والكتبة ليصبح ستة جنيهاً ونصف بدلاً من خمسة جنيهاً ونصف .

بعد عودة الطلبة لاستئناف دراستهم اخذت ادارة كلية غريون تعيد حساباتها فعمدت الي التخلص من الاساتذة المصريين والسوريين واللبنانيين كما شددت الضغط علي الطلبة في مختلف ضروب الحياة في الداخليات وادخال نظام « الطلبة » - بضم الطاء - وهو العقوبة بنظافة ميادين الكلية والعنابر واداء بعض الحركات الرياضية العنيفة في النهار الحار .

ووضعت ادارة الكلية خطة لاستبدال الاساتذة المصريين والسوريين واللبنانيين باساتذة

سودانيين بعد أداء فترة دراسية بالجامعة الامريكية ببيروت فأرسلت الي جامعة بيروت عدداً من الاساتذة السودانيين الذين عادوا للتدريس بكلية غردون من بينهم عبد الفتاح محمد المغربي ومحجوب الضوي وعبيد عبد النور والنصري حمزة واسماعيل الازهري ومحمد عثمان الميرغني وعوض ساتي ونصر الحاج علي ومكي شببكة وعبد الحليم علي طه وأحمد المرضي جبارة .

وقد تم ارسالهم علي دفعات لاتتعدى الدفعة منها ثلاثة من الاساتذة، و الجدير بالذكر أن لجنة الاختيار قد قررت بأن الاستاذ عبد الرحمن علي طه ليس بحاجة الي ارساله لجامعة بيروت ويمكنه تولي التدريس اعترافاً بكفائه .

وتولي تدريس اللغة العربية المشائخ الامين أحمد ابراهيم ومحمد عبد القادر المصري والبشير الفضل ومجنوب جلال الدين، ثم جاء من بعدهم عبد الله محمد عمر البنا وعبد الله عبد الرحمن الامين وحسن أحمد بشاشة وعباس العبيد .

يوم الخريجين بكلية غردون

كان من تقاليد كلية غردون التذكارية اقامة يوم اطلقوا عليه يوم الخريجين في نهاية كل عام دراسي لاستقبال الطلبة القادمين وتوديع الطلبة المتخرجين .

ويتباري طلبة الداخليات في مختلف ضروب الرياضة كالجري والقفز العالي والمستطيل وسباق الجواجز ورمي الجلة والسباحة وفي اليوم الموعد تكون النهائيات وبعدها توزع الجوائز ثم ينتقل الطلبة الي « الميدان نمره واحد » ومعهم الضيوف ليتناولوا المرطبات ويستمعوا الي أحد الخريجين يلقي خطابا نيابة عن زملائه في ذلك العام .

في عام ١٩٢٩م كان خطيب الخريجين هو الاستاذ ابراهيم يوسف سليمان الذي ألقى خطاباً وطنياًضافياً وجهه الي الحاضرين وكان من بينهم مدير المعارف البريطاني ومدير كلية غردون البريطاني أيضاً .

وبعد المقدمة وجه خطابه الي مدير المعارف قائلاً :

«قولوا لهم ياسعادة المدير ان الشعب السوداني يتطلع الي الحرية والانعقاد وممارسة حقه في تقرير المصير، وقولوا لهم ياسعادة المدير ان السودانيين يتطلعون الي استغلال ثرواتهم والمشاركة الفعلية في تطوير بلادهم »

كان هذا الخطاب غريباً علي المجتمع السوداني في ذلك الوقت ولذلك فقد انزعج المسئولين في المخابرات البريطانية وأشاروا بتقديمه الي المساعلة والمحاسبة وكتبوا لرؤسائه في وزارة المالية بذلك وحكمت عليه لجنة المحاسبة وكانوا يسمونها في ذلك الوقت «مجلس التأديب» وذلك بالانذار وبالغرامة التي تخصم من مرتبه .

وفي عام ١٩٣٠م كان خطيب الخريجين هو الاستاذ يحي الفضلي الذي ألقى خطاباً وطنياً شاملاً ضمنه ابياتاً لقصيدة أمير الشعراء أحمد شوقي جاء فيها:

كل دار أحق بالاهـلال الا	في خبيث من المذاهب رجس
أحرام علي بلبله السـدوح	حلال علي الطير من كل جنس
وطني وان شغلت بالخلـد عنه	نازعني اليه في الخلد نفسي

واعتبرت المخابرات البريطانية أن ماجاء في هذا الخطاب تحريضاً علي الثورة والعصيان والخروج علي النظام اذ لم يتعود الناس أمثال تلك العبارات في تلك الايام .

ونتيجة لذلك اقاموا مجلس محاسبة أو مجلس تأديب بلغه ذلك الزمان وحكم عليه المجلس
التابع لوزارة المالية بالانذار والغرامة التي خصمت من مرتبه .
وبعد ذلك قررت ادارة كلية غردون الغاء ذلك التقليد والاكتفاء بالالعاب الرياضية وحدها
وتوزيع الجوائز، وقفلت بذلك أبواب الخطابة .

الجامعة السودانية

كان خريجو كلية غردون وطلبتها من المثقفين ينتهزون فرص الاجتماعات في مختلف المناسبات فيعمدون الي القاء الخطب الحماسية وطرح الافكار التقدمية، فقد كانت الحريات في ذلك الوقت مصادرة والوسيلة الوحيدة للتنفس لما في الصدور هو هذه الاجتماعات والحفلات التي تقام من وقت لآخر .

وفي عام ١٩٢٩م اقيم حفل وداع للمستتر يودال مدير كلية غردون وعميدها بمناسبة تقاعده وانهاء خدمته .

وفي هذا الحفل ألقى الطالب اسماعيل العتباني كلمة في وداع المستتر يودال طالب فيها بقيام جامعة سودانية إسوة بالبلاد الأخرى التي أخذت تمارس التعليم الجامعي .

اهتم المستتر يودال بما جاء في كلمة اسماعيل العتباني وطالب بترجمتها ليحملها معه الي لندن عند سفره في اليوم التالي .

التقي اسماعيل العتباني وأمين زيدان ومجنوب علي حسيب في « الميدان نمرة واحد » وأخذوا في ترجمة الخطاب وكان يستعجلهم ضابط الكلية الاول السيد صالح عبد العظيم الي أن اكملوا الترجمة .

حمل المستتر يودال ترجمة الكلمة الي لندن واهتم ببحث ماجاء فيها مع المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية ونتيجة لذلك أوصت وزارة الخارجية البريطانية بالسير قدماً في قيام الجامعة السودانية .

وكعادة البريطانيين في التدرج فقد بدأوا بانشاء ماأسموه بالمدارس العليا التي ضمت الطلبة في مختلف التخصصات بعد تخرجهم من كلية غردون .

أخذت المدارس العليا في تخريج القانونيين والمهندسين والعلمين وفيها تم وضع الخطة لتحويلها لتصبح كلية الخرطوم الجامعية التي تم الاعتراف بها دولياً، ثم اصبحت جامعة مكتملة معترف بها .

الفصل الخامس

معاهدة ١٩٣٦م وقيام مؤتمر الخريجين

عندما أحس الخريجون بأن سلطات الحكومة اخذت تلاحقهم وتطاردهم أرجأوا النشاط الادبي والثقافي فكونوا الجمعيات الادبية التي تعني بتلخيص الكتب، وإعداد البحوث، الي جانب ممارسة الخطابة الارتجالية .

كانت هذه الجمعيات تضم عادة ابناء الحي الواحد تقريباً ومن الجمعيات التي اشتهرت في ذلك الحين جمعية أبي روف الادبية، ومن أعضائها ابراهيم يوسف سليمان، وخضر حمد، وعبد الله الميرغني، وابراهيم عثمان اسحق، واسماعيل العتباني، والتوأمان حسن وحسين أحمد عثمان .

وفي منطقة السوق الكبير بأمر درمان، قامت جمعية أدبية أخرى كان من بين أعضائها الحاج عوض الله، ويحيى الفضلي، وبدوي مصطفى ومحمود الفضلي، واليسع خليفة، وعوض يوسف كبوشية، وأحمد محمد يسن ومحمد عبد الحليم العتباني، وحسن محمد يسن، وحسن عوض الله، وعلي حامد .

وفي حي الهاشميات بأمر درمان قامت جمعية أدبية ثالثة كان من بين أعضائها محمد أحمد محجوب، وعبد الحليم محمد، والشقيقان محمد عشري الصديق وعبدالله عشري الصديق، ويوسف التني وعبد الحميد أبو القاسم ويوسف المأمون، وأمين بابكر، وعرفات محمد عبدالله.

وظلت هذه الجمعيات تعقد اجتماعاتها في منازل أعضائها بالتناوب وتهتم اهتماماً كبيراً بتلخيص الكتب، يتولى العضو فيها تقديم مفيد للكتاب الذي يقرؤه الي جانب تنظيم المحاضرات، والمناظرات والاوراق القصيرة والخطابة الارتجالية حول مواضيع توزع علي الحاضرين بالقرعة، ثم يتحدث من تقع عليه القرعة مرتجلاً في الموضوع المخصص له .

وكانت هذه الجمعيات هي النواة التي منها انبثق الشبان الذين تولوا قيادة الحركة الوطنية في مختلف مراحلها .

البعثة الزراعية ١٩٣٤م :

في عام ١٩٣٤م كان الموقف الدولي متوتراً للغاية، وهتلر في المانيا موسليني في

إيطاليا، يهددان بشن حرب عالمية، مما جعل البريطانيين يعيدون النظر في حساباتهم، خاصة وأن موسليني أخذ يتحرش بالحبشة تمهيدا لغزوها وهذا بالتأكيد من شأنه أن يهدد الأوضاع في مصر في السودان بصفة عامة ومياه النيل بصفه خاصة .

من أجل ذلك بدأ التفكير في إعادة العلاقات بين مصر والسودان لسابق عهدها لمواجهة الاخطار المترتبة علي تدخل ايطاليا في ارتريا والحبشة، وما الي ذلك من مخاطر دولية أخرى.

في هذا الاثناء، وبتشجيع من حكومة السودان، سافر الي مصر المستر كوتنوميخالوس، رجل الاعمال اليوناني المشهور بحبه للسودان وأهله وبالعلاقات الحميمة مع السيد عبد الرحمن المهدي، وكان من نتائج اتصالاته في مصر حضور بعثة الي السودان عرفت بأسم «البعثة الزراعية» برئاسة فؤاد اباظه باشا .

كانت مهمة البعثة في ظاهرها دراسة العلاقات الزراعية بين البلدين ودعمهما، بينما المهمة الاساسية هي تطبيع العلاقات بين البلدين وبالأحرى بين مصر وبريطانيا، بعد القطيعة التي اعقبت حوادث ١٩٢٤ م .

رحبت حكومة السودان بالبعثة الزراعية ترحيبا كبيرا، ونتيجة للجهود التي بذلت من مختلف الجهات، وجه السيد عبدالرحمن المهدي الدعوة لأعضاء البعثة لزيارة الجزيرة أبا، وكان الهدف من ذلك اذابة الجليد بين مصر وآل المهدي، الي جانب تنشيط العلاقات الزراعية التي كانت دائرة السيد المهدي معنية بها .

توجه أعضاء البعثة من الخرطوم الي الجزيرة أبا بالعربات، ولما وصل الركب الي مشارف الجزيرة أبا اعترضته المياه التي كانت تحيط بالجزيرة، فما كان من السيد عبد الرحمن الا وسارع الي لقاء البعثة عند مداخل الجزيرة أبا ومعه أتباعه من الأنصار الذين قاموا بدفن المياه بصورة اسطورية، ومهدوا لطريق بري في صورة جسر اطلقوا عليه «الجاسرة» وبذلك استطاع أعضاء البعثة أن يمرؤا بعرباتهم الي داخل الجزيرة حيث لقوا ضروياً من الحفاوه والتكريم لم يسبق لها مثيل .

كان تكريم دائرة المهدي للبعثة الزراعية بتلك الصورة نقطة تحول في تاريخ العلاقات المصرية السودانية بصفة عامة، وفي علاقة المصريين بدائرة المهدي بصفه خاصة .

وكان لهذا التحول صداه في مختلف الاوساط، فكتب الاستاذ يحي الفضلي، والموظف

بمصلحة المالية، مقالاً ضافياً في صحيفة الفجر بعنوان « هاؤم اقرأوا كتابيه » ضم ثناءً عاطراً علي السيد عبد الرحمن المهدي، وأشار فيه الي أياديه البيضاء علي مختلف مشاريع البر والإحسان وقال انه يتأهب ليخلف والده الامام محمد أحمد المهدي في زعامة البلاد وقيادتها .

لم ترض دوائر حكومة السودان علي هذا المقال خاصة ما جاء فيه من أن السيد عبد الرحمن يتأهب لخلافة والده مما يعتبر بعثاً للثورة المهدية، وطلبت المخابرات البريطانية من رؤسائه في مصلحة المالية تقديمه للمحاكمة، فعقد له مجلس محاسبة، فقصي بانذاره بالفصل من الوظيفة وتغريمه بخمسة نصف مرتبه الشهري، وتلك عقوبة لايتحملها موظف يعتمد في معيشته علي راتبه الشهري .

نشرت مجلة الفجر قرار مجلس التأديب في مكان بارز مم أثار الدهشة في جميع الاوساط ونتيجة لذلك سارع السيد عبد الله الفاضل المهدي، مدير دائرة المهدي في ذلك الوقت بزيارة الي السيد يحي الفضلي في منزله، وأخطره بأن دائرة المهدي قررت أن تتكفل بدفع الغرامة التي فرضت عليه .

كانت هذه هي بداية صلة يحي الفضلي بدائرة المهدي وطائفة الانصار، وقد تطورت هذه الصلة في المستقبل الي التعاون التام في مختلف المجالات .

انتخابات نادي الخريجين بأمر درمان :

كان نادي الخريجين بأمر درمان قبلة الانتظار، فقد اتخذ الخريجون منه مكاناً للالتقاء، والحوار، ومناقشة مختلف الآراء والاتجاهات، وخاصة مايتعلق بشئونهم وشئون البلاد عامة .

وكان للجنة التي تشرف علي النادي مجالات للمنافسة، حيث تجري الانتخابات سنوياً لهذا الغرض، وكان الاعضاء يتنافسون للفوز بتشكيل اللجنة التي تمارس السيطرة التامة علي كل مايجري في النادي من اقامة للحفلات في شتي المناسبات، وتنظيم للمحاضرات الدينية، والثقافية والاجتماعية، الي جانب نشر الوعي الصحي، وما الي ذلك ممايهم المجتمع في مختلف أطواره ومجالاته .

وفي عام ١٩٣٠م شهد النادي صراعاً عنيفاً حول الحصول علي الاغلبية لتكوين لجنة النادي ورئاسته، وتزعم ذلك فريقان ،احدهما يعمل لكي تكون رئاسة النادي لمحمد علي شوقي، رئيس تسجيلات الاراضي بأمر درمان ويعمل الفريق الاخر لكي يكون رئيس النادي

الشيخ احمد الفيل، مفتي السودان، يعاون كلاً منهما فريق من مؤيديه .
جند كل فريق أكبر عدد من أعضاء النادي وشملت العضوية حتي أولئك الذين كانوا خارج العاصمة، فأدلو بأصواتهم عن طريق الخطابات أو البرقيات .
وارتكب مؤيدو الشيخ أحمد السيد الفيل خطأ جسيماً عندما اطلقوا علي مؤيدى محمد علي شوقي كلمة « المواليدين » اذ انقلبت هذه الدعاية ضدهم لأن عدداً كبيراً من أعضاء النادي كانوا من بين الذين تنطبق عليهم كلمة «المواليدين » كما أن الكثيرون قد استنكروا هذه النعرة التي تؤدي الي الفرقة والشتات علي أساس عرقي، مما أدى الي انتصار مؤيدي محمد علي شوقي وفوزهم بجميع مقاعد اللجنة التنفيذية، ورئاسة النادي .
وللأسف فإن تلك المعركة كانت نذير شؤم علي النادي ، اذا لم يتحمل مؤيدو الشيخ الفيل الهزيمة، فهجروا، ولحق بهم مؤيدو محمد علي شوقي عندما لم يجدوا من ينافسهم فيه .
بقي في النادي عدد قليل من أعضائه من بينهم اسماعيل الازهري وابراهيم اسراييل، والبدرى الريح، وعبد الرزاق العتبانى، واسماعيل عثمان صالح، ويوسف الريح، وعبد الرحمن قاسم، وغيرهم .

وكان أعضاء جمعية السوق الكبير يتخذون من منزل يحي الفضلي مقراً لهم، وهو بالقرب من نادي الخريجين، ولما علم أولئك الأعضاء بأن النادي أصبح مهجوراً قرروا نقل نشاطهم اليه، ونتيجة لذلك أصبح المجال مهيناً لهذه الجماعة لكي تشارك في انتخابات النادي وتحصل علي الاغلبية التي تؤهلها لتكوين لجنته ، وبما أنهم جميعاً كانوا من صفار السن فقد اتفقوا علي اختيار استاذهم اسماعيل الازهري ليكون رئيساً للنادي لانهم من خريجي كلية غردون التي يتولي التدريس فيها اسماعيل الازهري .

وشجعهم هذا النجاح علي تنظيم انتخابات لجنة نادي الخريجين بالخرطوم، وقد انضم اليهم من أعضائه في تلك الفترة محمد خليل بيرم وصالح محمد اسماعيل، وحيدر موسى، ومحمد صفوت، وعلي الشيخ البشير، وهاشم عثمان منصور ، وحسب الرسول السيد وغيرهم .

كلمة الاشقاء:

ظل أولئك الشبان من أعضاء جمعية السوق الكبير الادبية يزاوون نشاطهم في نادي الخريجين بأمر درمان، ويعقدون الاجتماعات التي تقوي من الروابط بينهم.

وفي نادي الخريجين انضم اليهم عبد الرازق العتباتي مع عدد من أعضاء النادي الذين ظلوا يرتابونه بعد أن هجره المتنافسون حول الرئاسة من جماعة أحمد السيد الفيل ومحمد علي شوقي .

وكان يحيي الفضلي، وعبد الرازق العتباتي في ذلك الوقت متلازمين يدخلان سوياً ويخرجان سوياً ، وكانا أيضاً متشابهين في اللون والحجم فأطلق عليهما الشيخ البدري الريح، بملاحظته الذكية، عبارة « الاشقا » بدون همزة .

ثم سرت التسمية علي كل من يدخل أو يخرج معهما أو يجتمع بهما، وهكذا سرت كلمة «الاشقاء» للمرة الاول علي هذا نفر دون أن يكون لها أية صلة بالاشقاء من أعضاء تلك الجماعة، ومثل يحيي الفضلي ومحمود الفضلي، وأحمد محمد يسن وحسن محمد يسن، ومحجوب عوض الله والحاج عوض الله، وحسن عوض الله، وعلي عبد الرحمن الامين وعبد الله عبد الرحمن الامين ، واسماعيل الازهري، وعلي الازهري وابراهيم الحسن وحبيب الله الحسن.

وكان أولئك الشبان، الي جانب نشاطهم الأدبي لهم أيضاً نشاطهم الاجتماعي، ولذلك وجدوا في رحاب السيد عبد الرحمن المهدي مايتطلعون إليه، إذ كان الي جانب كرمه الدافق، وصلاته الواسعه ومساهمته في كل أعمال الخير والبر، وتكريمه لضيوف السودان، يقيم مهرجانا للزواج الجماعي بغرض خفض تكاليف الزواج ومحاربة عادات الزواج والوشم وغيرها .

واتفق أولئك الشبان مع دائرة المهدي علي اخراج ذلك المهرجان والاعداد له، واختاروا الاستاذ بدوي مصطفى ليكون أول سكرتير لذلك المهرجان .

وفي السنة التالية كان سكرتير المهرجان الاستاذ عبد الله عبد الرحمن نقدالله، كان لهذا السلوك أثره في التعاون بين هؤلاء الشبان، وشباب الانصار من الخريجين أمثال نقدالله وأمين التوم، وحسن داؤود، وعلي فريح وغيرهم .

واستمر تعاون هؤلاء الشبان مع دائرة المهدي ومديرها في ذلك الوقت السيد عبد الله الفاضل المهدي، وبفضل هذا التعاون اصبح السيد عبد الله الفاضل يحتل مركزاً ممتازاً في مختلف الاوساط الاجتماعية، مما جعل الكثيرون يحسدونه ويحاولون افساد تلك العلاقات .

الفصل السادس

المؤتمر ينادي بتقرير المصير والحكومة تنشئ مجالسها

استمراراً للاتصالات التي تمت بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٤م، ونتيجة للموقف الدولي المتأزم، وقع الجانبان المصري والبريطاني علي معاهدة سميت بمعاهدة ١٩٣٦م (تاريخ انعقادها) وقد اطلق عليها الجانب المصري - الوفد المصري - «معاهدة الشرف والاستقلال». ويمقتضي هذه الاتفاقية عادت القوات المصرية الي السودان، كما عاد الي السودان بعض المصريين ليحتلوا بعض الوظائف الهامة القيادية التي كانوا يشغلونها فيما قبل، مثل وظيفة قاضي السودان .

اما فيما يتعلق بالسودان، فقد نصت الاتفاقية عل أن يعمل الجانبان المتعاقدان، المصري البريطاني، علي رفاهية الشعب السوداني، ولكنهما تركا هذه العبارة تون تحديد.

وقبيل توقيع هذه الاتفاقية، اهتم السيد عبد الرحمن المهدي بالمستقبل السياسي، وقرر اصدار صحيفة يومية بأسم « جريدة النيل » وكون لها شركة من الساده كونتوميخالوس، وعبد المنعم محمد ومصطفي ابوالعلا وكان شعارها « لاطوائف ولاأحزاب، ديننا الاسلام ووطننا السودان » وكان يرمي من وراء ذلك أن تصبح منبراً عاماً لتوضيح وجهة نظر السودانيين كلهم.

واتصل السيد عبد الرحمن بالسيد مصطفى أبو العلا في القاهرة لتعيين صحفي متمرس ليتولي رئاسة تحرير الجريدة، ريثما يتدرب أحد السودانيين علي رئاسة تحريرها، فوقع اختياره علي الصحفي المصري حسن صبحي، وكان يرمي من وراء ذلك أيضاً لتبديد المخاوف والشكوك بين مصر وطائفة الانصار ولعبت جريدة النيل دوراً هاماً وبارزاً في بلورة افكار السودانيين نحو مستقبل بلادهم .

وفي تلك الاجواء أخذ المثقفون السودانيون يتحدثون في مجالسهم عن رفاهية السودانيين التي وردت في اتفاقية ١٩٣٦م، ماهي؟ وما مداها وماهي الجهة التي يمكن أن نتحدث بأسم السودانيين وتعبير عن مطالبهم ؟

وكتب الاستاذ محمد أحمد عمر مقالاً في مجلة الفجر مطالباً بقيام جمعية أو هيئة يكون

من أغراضها وضع خطة لتحقيق رفاهية السودانين ولكن كلمته لم تجد تجاوباً لأنها كانت تعبر عن وجهة نظر فردية لاتقف من ورائها جهة .

واهتم بالأمر أيضاً نادي الموظفين بواد مدني، وفي جمعيته الادبية الرائدة، وألقي الاستاذ أحمد خير محاضرة دعا فيها الي قيام هيئة تتحدث بأسم الموظفين خاصة، والسودانيين عامة، يكون من أغراضها التعبير عن مطالبهم .

ولما كان نادي الموظفين بواد مدني يعتبر رافداً من روافد نادي الخريجين بأمر درمان (شيخ الاندية) فقد أرسلت لجنة النادي فحوي اقتراح الاستاذ أحمد خير الي نادي الخريجين بأمر درمان لدراسته واتخاذ مايري بشأنه .

راقت الفكرة للقائمين بأمر نادي الخريجين بأمر درمان فقرروا أن يتبنوها وكونوا لجنة تمهيدية لهذا الغرض برئاسة رئيس النادي آنذاك اسماعيل الازهري، ومن بين أعضائها مكي شببكة وعثمان شندي، وأحمد محمد يسن، وإبراهيم يوسف سليمان، وعبد الله ميرغني، واسماعيل عثمان صالح، ويشري عبدالرحمن صغير، وعلي محمد أحمد، والهادي أبوبكر ومحمود الفكي، ودكتور ابراهيم أحمد حسين وخضر حمد وأسندت سكرتارية اللجنة الي الأستاذ جمال محمد أحمد .

عقدت اللجنة عدة اجتماعات، وأجرت العديد من الاتصالات بأندية الاقاليم، وجرت مناقشات مفتوحة أدارها عثمان شندي الذي كان متأثراً بالمؤتمر الهندي، وهو من السودانين القلائل الذين اطلعوا علي تكوين المؤتمر الهندي بزعامة المهاتما غاندي، وجواهر لال نهرو.

وانتهت تلك المناقشات بتكوين لجنة تعبر عن رأي المثقفين عامة والخريجين خاصة، حول ماجاء في معاهدة ١٩٣٦م عن تحقيق رفاهية السودانين واستقر الرأي علي تسمية تلك اللجنة بأسم « مؤتمر الخريجين العام ».

مؤتمر الخريجين العام عام ١٩٣٧م :

قررت لجنة المؤتمر التمهيدية فتح عضوية المؤتمر لخريجي المدارس فوق الاولى، علي أن يتم تسجيل العضوية بعد دفع اشتراك سنوي قدره خمسون مليماً، وعقد جمعية تأسيسية لجميع الاعضاء بنادي الخريجين بأمر درمان، في ثاني أيام عيد الاضحى عام ١٩٣٨م، وتقرر أيضاً أن تنتخب الجمعية التأسيسية حسب دستور المؤتمر المؤقت ، هيئة ستينية من

ستين عضواً وفي اليوم التالي تنتخب الهيئة الستينية لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً، وتعتبر هيئة المؤتمر الستينية برلماناً للمؤتمر ولجنته التنفيذية حكومة له.

وفي ثاني أيام عيد الاضحى المبارك المذكور انعقدت الجمعية التأسيسية لمؤتمر الخريجين العام بدار نادي الخريجين بأمر درمان حيث استمع الحاضرون الي تقرير من لجنة المؤتمر التمهيدية .

كان الاجتماع العام الاول اجتماعاً حماسياً للغاية، تباري فيه الخطباء والشعراء والادباء، وتعددت البرقيات من مختلف الانحاء مؤيدة لقيام المؤتمر وداعية له بالنجاح .

وكانت برقية المهندس علي نور من أشهر البرقيات اذ جاء فيها:

« اقعدتني مجالس التأديب عن اداء واجب الاديب » وكان قد تقرر تقديمه لمجلس محاسبة بسبب نشاطه الوطني في يوم انعقاد الاجتماع العام للمؤتمر .

وقال علي طالب الله في برقيته: « الله اكبر والله الحمد »

ألقي الاستاذ اسماعيل الازهري خطاب الافتتاح بوصفه رئيساً للجنة التمهيدية، ثم أعلن فتح الباب للاقتراحات، فتحدث الكثيرون متقدمين ببعض الاقتراحات، حول تصورهم لمهمة المؤتمر ورسالته .

بعد ذلك أجريت عملية التصويت لاختيار هيئة المؤتمر الستينية فأسفرت النتيجة عن اختيار عدد من كبار الخريجين الموظفين، حيث كان الناخبون يعتقدون ان مؤتمر الخريجين سيفاوض الحكومة حول مرتبات الموظفين وترقياتهم، وامتيازاتهم وتحسين أوضاعهم .

كانت الفكرة السائدة عند صغار الموظفين ان المؤتمر سيكون هيئة مطلبية تتحدث عن شروط الخدمة وكل مايتعلق بها ، ولعل هذه الفكرة كانت تدور بأذهان المسؤولين في حكومة السودان .

من أجل ذلك اعترضت الحكومة علي عضوية كبار الخريجين وخاصة القضاة، ورجال الجيش، اذ لايصح ان يدخل هؤلاء في مفاوضات مع الحكومة .

وبناء علي ذلك استقال من الهيئة الستينية المنتخبة محمد صالح الشنقيطي والدريدي محمد عثمان، وهما من كبار القضاة، كما استقال حامد صالح المكي وعبد الله خليل من كبار رجال الجيش، واستقال من كبار الخريجين أحمد عثمان القاضي، والشيخ محمد أحمد

أبودقن والشيخ أبو القاسم هاشم .

رحبت حكومة السودان بقيام المؤتمر واعتقدت بأنه سيكون هيئة مطلوبة يقتصر نشاطها علي الاهتمام بشئون الموظفين، ولكن مصر أوجست خيفة من قيامه واعتقد المصريون بأنه نشأ بايعاز من حكومة السودان، اذ لولا موافقتها ماكان يمكن أن يري النور، وكان الاعتقاد عند المصريين أن أعضاء المؤتمر سيكونون سنداً للبريطانيين في المستقبل، وعند وقوع أي نزاع بين مصر وبريطانيا .

وكتب الامير عمر طوسون المعروف بأهتمامه بشئون السودان مقالاً في صحيفة الاهرام، وصف فيه مؤتمر الخريجين العام بأنه دسيصة بريطانية محكوم عليها بالفشل، ومما يؤسف له أن الامير عمر طوسون وهو من الامراء المصريين الذين يهتمون بشئون السودان وكان يتبرع بمبالغ طائلة كل عام للمدارس والمستشفيات والمساجد، خاصة في المديرية الجنوبية، كما تبني تعليم بعض الطلبة السودانيين، وفي مقدمتهم الاستاذ الدريري احمد اسماعيل المحامي، الذي واصل تعليمه بالخارج حتي تخرج في جامعة ليرز بانجلترا .

اختارت هيئة المؤتمر الستينية اللجنة التنفيذية التي تتكون من خمسة عشر عضوا حسب نص الدستور وكانوا جميعا من كبار الخريجين الذين يستطيعون التفاهم والتفاوض مع الحكومة، واجتمعت اللجنة التنفيذية لتوزيع المناصب، ولما كان معظم أعضائها من كبار الخريجين، فقد تعذر اختيار رئيس للمؤتمر، واتفقوا علي أن تكون الرئاسة دورية فتوالي علي منصب الرئيس اثنا عشر عضواً هم أحمد محمد صالح، وحسن ظاهر وحماد توفيق، وعبد الفتاح المغربي، وعبد الماجد أحمد، ومحمد الحسن دياب ، وأسندت السكرتارية الي اسماعيل الازهري، وانتخب محمد عثمان ميرغني أميناً للخزينة، واسماعيل عثمان صالح محاسباً، واستقال محمد صالح الشنقيطي والدريري محمد عثمان .

بدأت اللجنة التنفيذية أعمالها بوضع لائحة لعضوية المؤتمر وكان من أبرز سماتها أن العضوية مفتوحة لخريجي المدارس فوق الأولية وأن رسم الاشتراك خمسين مليماً، وأن مقر المؤتمر نادي الخريجين بأمر درمان، علي ان تنعقد الجمعية العمومية ثاني ايام عيد الاضحى المبارك، وتختار الجمعية العمومية هيئة المؤتمر الستينية وفي اليوم التالي تختار الهيئة اللجنة التنفيذية المكونة من خمسة عشر عضواً ويكون أغراض المؤتمر خدمة المصلحة العامة وخدمة الخريجين ويؤدي أعضاء الهيئة القسم التالي :

«اقسم بالله العظيم وكتابه الكريم، أن اخلص لمؤتمر الخريجين العام وأعمل بمقتضي
دستوره ولوائحه وقراراته» .

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م :

بعد مرور عامين علي قيام مؤتمر الخريجين العام نشبت الحرب العالمية الثانية بين دول
المحور (المانيا وايطاليا ولاحقا اليابان) من جهة ودول الحلفاء من جهة أخرى بزعامة
انجلترا وفرنسا واخيراً امريكا .

وقف السودان مع الحلفاء، وحاربت قواته في شمال افريقيا، وكان لها دور بارز في
معركة العلمين، التي قررت مصير الحرب.

والمعروف انه خلال الحروب العالمية يبدأ الناس في الحديث عن مستقبلهم خاصة أولئك
الذين يتوقعون الانتصار في الحرب .

والمعلوم ايضاً أن مؤتمر الخريجين العام اعتمد في عضويته علي بعض المثقفين من
أعضاء الجمعيات الادبية التي كانت تمارس نشاطها في أبى روف، والسوق الكبير، وحي
الهاشماب .

ونتيجة لذلك فقد أخذ هؤلاء المثقفون يتحدثون عن مستقبل السودان بعد انتهاء الحرب،
وكانوا يركزون في أحاديثهم علي ضرورة منح السودانيين حق تقرير المصير .

وكان جماعة أبوروف يتحدثون عن الاتحاد مع مصر، وعن القومية العربية، غير أن
نشاطهم كان محصوراً في نطاق ضيق لا يتعدى بعض خريجي كلية التزكارية .

وكان أعضاء جمعية حي الهاشماب بحكم ثقافتهم، وانتماعهم الاسريه يميلون الي
السير بالسودان في طريق الحكم الذاتي والاستقلال .

أما أعضاء جمعية السوق الكبير الذين كان يطلق عليهم، «الاشقاء» فقد كانوا يميلون الي
الي النشاط الاجتماعي، والنشاط الادبي، والثقافي ولذلك فإنهم قد وجدوا في رحاب دائرة
المهدي ما يصبون اليه، فقد كان السيد عبد الرحمن يتطلع الي الزعامه السياسية عن طريق
النشاط الاجتماعي، فكان يحتفل بضيوف السودان من الاجانب ويقيم المهرجانات كما تقدم
لتسهيل الزواج، ومحاربة العادات الضارة كالخفاض الفرعوني وغلاء المهور، والشلوخ ، وما
الي ذلك .

وكان أعضاء هذه الجماعة يجدون السند من دائرة المهدي عن طريق صلتهم بالسيد عبدالله الفاضل المهدي مدير دائرة المهدي، وكان هذا التأييد هو سندهم في كسب المعارك الانتخابية في اندية الخريجين ومؤتمر الخريجين

وكان برنامج هذه الجماعة يتلخص في مقاومة الوجود البريطاني في السودان والاستعانة بمصر في تحقيق هذه الغاية .

انزعجت نواتر حكومة السودان من هذا التقارب بين هذه الجماعة وطائفة الانصار، كما انزعج أيضاً كبار الخريجين من موظفي حكومة السودان من هذا التقارب ، وقد كانت خشية الجميع من ان ذلك يؤدي ذلك الي تحالف بين مصر وطائفة الانصار بتوجيه من السيد عبد الله الفاضل .

وكان يلتف حول السيد عبد الرحمن المهدي بعض كبار رجالات الحكومة أمثال محمد علي شوقي، ومحمد صالح الشنقيطي، وابراهيم أحمد ، وعلي بدري، عبد الرحمن عابدون، وغيرهم ويساندونهم هؤلاء في دائرة المهدي السيد محمد الخليفة شريف .

وكان البريطانيون ومؤيدوهم يناصرون مصر العداء، ويخططون لفصل السودان عن مصر، ملوحين بأن السيد عبد الرحمن يمكن أن يكون ملكاً علي السودان بعد تحقيق الانفصال والاستقلال .

وكان البريطانيون يرددون ايضاً بأن مصر تريد أن تبتلع السودان تحت ستار الوحدة أوالاتحاد، وهم بذلك يخططون للانفراد بالسودان والسيطرة علي مقدراته .

وقد كان مدير دائرة المهدي هو السيد عبد الله الفاضل المهدي ابن أخ عبدالرحمن المهدي، وكانت تربطه علاقات ودية مع مصر ويسعي سعياً حثيثاً لترطيب العلاقات بين مصر ودائرة المهدي خاصة عن طريق العلاقات التجارية والاستمرار في التأكيد علي أن مصر غير مسئولة عن غزو السودان والقضاء علي حكم المهدي، لأن المصريين أنفسهم في ذلك الوقت كانوا خاضعين للنفوذ البريطاني ومغلوبين علي أمرهم .

سعي المناوئون للسيد عبد الله المهدي الي الوقعة بينه وبين عمه السيد عبد الرحمن، علي زعم انه يتجه بطائفة الانصار نحو مصر، وانه في الوقت نفسه يسعي ليخلف السيد عبد الرحمن في زعامة الانصار متخظياً بذلك السيد الصديق المهدي الابن الاكبر للسيد عبد الرحمن المهدي .

ونجحت هذه الواقعة حيث انتهى الامر الي ابعاد السيد عبد الله الفاضل المهدي عن الدائرة واستدعاء السيد الصديق المهدي من الجزيرة ابا ليحل محله .

وهنا قرر السيد عبدالله الفاضل الانسحاب من الميدان حرصا علي العلاقات الاسرية، وولاء ووفاء لعمه السيد عبد الرحمن، ولطائفة الانصار وأبلغ زملاءه وأصدقاءه بهذا القرار، وبذلك انتهت علاقاته بالاشقاء وعلاقة الاشقاء به وبدائرة المهدي والانصار .

مذكرة مؤتمر الخريجين العام ١٩٤٢ م :

في عام ١٩٤٢ م بدت معالم انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، واخذت الدول والبلاد التي ساندتهم تفكر في الحصول علي نصيبها من ثمرة النصر .

وعكف رجال مؤتمر الخريجين العام يدرسون الموقف استجابة للضغط الشعبي والمطالب التي تقدمت بها مختلف الهيئات، وعلي ضوء ماتقدم ولواجهة هذه الظروف، قرر قادة المؤتمر التقدم بمذكرة الي حكومة السودان موضحين فيها المطالب الوطنية وهي تتألف من اثني عشر مطلباً هي :

١/ اعطاء السودانيين الحق في تقرير مصيرهم .

٢/ تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لاقرار الميزانية والقوانين .

٣/ تأسيس مجلس أعلى للتعليم، علي أن تكون اغلبيته من السودانيين وتخصيص مالا يقل عن اثني عشر في المائة من الميزانية للتعليم.

٤/ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

٥/ الغاء قوانين المناطق المقفولة، ورفع جميع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين في داخل بلادهم .

٦/ وضع تشريع لتحديد الجنسية السودانية .

٧/ وقف الهجرة الي السودان فيما عدا مانصت عليه الاتفاقية المصرية البريطانية .

٨/ عدم تجديد عقد الشركة الزراعية التي كانت تدير مشروع الجزيرة وهي شركة بريطانية.

٩/ تطبيق مبدأ الرفاهية والاولوية في الوظائف علي السودانيين واعطائهم فرصة

الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيينهم في وظائف ذات مسئولية، أما الوظائف التي تقتضي الضرورة ان يملأها غير السودانيين ، فيتم ذلك بعقود يتدرب أثناءها سودانيون للئها .

١٠/ تمكين السودانيين من استثمار الموارد التجارية والصناعية والزراعية .

١١/ وضع قانون بالزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة من وظائفها للسودانيين .

١٢/ وقف الاعانات التي تقدمها الحكومة الي مدارس الارساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب.

ورفض الحاكم العام استلام المذكرة وأعادها الي رئيس المؤتمر السيد ابراهيم أحمد، وأشار في خطاب اعادتها الي انه ليس من حق مؤتمر الخريجين التحدث باسم السودانيين أوالتقدم نيابة عنهم بأي مطالب .

وما ان علمت لجان المؤتمر في مختلف الاقاليم بهذا التصرف حتي أخذت تواصل اجتماعاتها لاتخاذ القرارات والاجراءات التي تدعم موقف المؤتمر، كما اخذت الاجتماعات في العاصمه تتوالي وتتواصل لنفس الغرض .

وأخيراً توصل المجتمعون الي أنه من حق المؤتمر أن يتحدث بأسم السودانيين، لانه يمثل المثقفين الذين لهم حق الوصاية والتحدث بأسم مواطنيهم وتقرر أن يرد المؤتمر بما يساير ويطابق هذا الرأي .

لم تقبل حكومة السودان بحجج المؤتمر، وبعد تبادل المكاتبات بين الطرفين قرر المؤتمر نتيجة لهذا الموقف، عدم التعاون مع حكومة السودان في أية صورة من الصور .

المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٤م:

بعد أن ألفت الحرب العالمية أوزارها، وبعد أن أخذ المثقفون وأعضاء مؤتمر الخريجين العام يتحدثون عن مستقبل السودان السياسي، ونصيبهم من ثمرة النصر التي تحققت للحلفاء، خاطب حاكم السودان العام السير هيوبرت هدلستن السودانيين عبر المذيع مبشراً بأن حكومة السودان ستندرج بالسودانيين نحو الحكم الذاتي، وأن ذلك يتحقق خلال عشرين عاماً فقط، أي في عام ١٩٦٤م ولكن قد ألقى خطابه ذاك عام ١٩٤٤م، ولكن لم يصدق ظنه، انحصل السودان علي الاستقلال التام عام ١٩٥٦م، وكان استقلال لاتشوبه شائبة قبل

تقديره بتسع سنوات .

بعد ذلك بدأت حكومة السودان في اتخاذ ما اعتقدت انه خطوة نحو الحكم الذاتي فأعلنت عن تكوين مجلس اسمته المجلس الاستشاري لشمال السودان، يتكون برئاسة حاكم السودان العام، وينوب عنه السكرتيرون الثلاثة، الاداري ثم المالي ثم القضائي، بالاضافة الي عضوية كل من السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي عضوية شرفية.

ويضم المجلس ايضاً أعضاء من مجالس المديريات، وهم بابو نمر، ويحي أحمد عمر، خليل عكاشة عن كردفان، ومحمد أحمد ابوسن، وعبد الله بكر ومحمد الامين عن كسلا، وابراهيم موسي مادبو، ومحمد بحر الدين، وعبد الرحمن آدم رجال، وعن دارفور، وابوبيه عبد الماجد، والوزير حمد الملك، وعثمان عبد القادر عن الشمالية، والملك حسن عدلان، وادريس عبد القادر هباني، وأحمد الحاج يوسف علقم، عن النيل الازرق، وميرغني حمزة، ومحمد علي شوقي، وسرور رملي عن الخرطوم وعن الغرفة التجارية بالتعيين المستريرنز ومصطفي أبو العلا.

وهناك أعضاء معينون هم أبوشامة عبد المحمود، وعلي بدري، وأحمد عثمان القاضي، وعبدالله خليل، ويعقوب علي الحلو، وأحمد السيد الفيل، وعبد الكريم محمد ومكي عباس، ونوح عبد الله، وهناك أيضاً أعضاء غير عاديين هم المستر هارلد مدير مصلحة الاقتصاد والتجارة والمستر ماكنوتش، ضابط العمل.

وتتكون سكرتارية المجلس من المشتركين وداؤود عبد اللطيف وعبد الرحيم أبوبكر، ومحمد احمد ابورنات، ومسجلين هم المستر بلفور يول، والمستر تيرب محمد أحمد، وبشير محمد سعيد ومحمد ابراهيم خليل .

وكانت خطة حكومة السودان، ترمي الي السير بالاقليم الشمالي نحو الحكم الذاتي في خطوات محسوبة، وبينما يظل الاقليم الجنوبي علي ما هو عليه، مما يوحي بأن ذلك كان تمهيداً لفصله، والإنفراد به لضمه الي أحد البلاد الافريقية المجاورة، والواقعه تحت النفوذ البريطاني.

أعلن مؤتمر الخريجين العام مقاطعته لهذا المجلس كما قرر فصل أي عضو يقبل عضويته، والتزمت بذلك جميع الاحزاب الوطنية التي كان هدفها محاربة المشروعات الاستعمارية.

ونتيجة لقرار المؤتمر، لم يقبل عضوية المجلس سوي زعماء العشائر ورؤساء القبائل، وكبار الموظفين الذين هم في الواقع جزء من الحكومة ترتبط مصالحهم بها وبهذا ولد المجلس ميتاً.

وكان من أهم أسباب سقوط المجلس الاستشاري لشمال السودان أن السيد علي الميرغني قد قاطعه، وكذلك مؤيدو السيد على من طائفة الختمية، الى جانب مقاطعة المثقفين بقيادة مؤتمر الخريجين العام

وبعد فشل المجلس الاستشاري لشمال السودان ، اخذت حكومة السودان، تفكر في مشروع جديد يخلو من المآخذ التي وصم بها المجلس الاستشاري، وكونت لجنة لوضع المشروع الجديد، قاطعها مؤتمر الخريجين العام ايضاً، وطلب من اعضائه مقاطعتها فاستقال من عضويتها عبد الماجد أحمد واسماعيل العتباني، وكان ذلك قراراً وطنياً كبيراً وشجاعاً أشاد به مؤتمر الخريجين العام.

وبناء علي ذلك عدلت حكومة السودان عن خطتها السابقة التي كانت ترمي الي فصل الجنوب، وخاصة وأن الجنوبيين أنفسهم قد رفضوا دعوة الانفصال وتمسكوا بالسودان الموحد، ولهذا صيغت مشروعات الحكم الذاتي لتشمل السودان بجميع حدوده الجغرافية.

الفصل السابع

قيام الأحزاب السياسية السودانية

الختمية يؤيدون حزب الأشقاء

بدأت حكومة السودان تروج لقيام جمعية تشريعية منتخبة تكون بمثابة البرلمان الي جانب مجلس تنفيذي، يكون بمثابة مجلس للوزراء، ومسئول أمام الجمعية، ثم أخذت مجتمعات العاصمة الوطنية تتحدث عن حق تقرير المصير للسودانيين، وكان طبيعياً أن يطالب السودانيون بالاستقلال، ولكن بالنسبة للظروف السياسية التي كان يعيشها السودان، وملابسات الحكم الثنائي المصري البريطاني ، فقد كان الوطنيون يتشككون في الدعوة الاستقلالية اذ كان البريطانيون يخططون لتحقيق استقلال مزيف، ينهي العلاقة المصرية السودانية، ومن ثم ينفردون بالسودان ويتجهون به نحو المستعمرات الافريقية البريطانية .

ونتيجة لذلك سارع أعضاء جمعية أبوروف الثقافية، فأعلنوا عن تأييدهم لقيام حكومة سودانية في اتحاد مع مصر، وكانوا بهدفون من وراء ذلك الي كسب الجانب المصري، والاستعانة به في ربط كفاح الشعبين المصري والسواني، لتحرير وادي النيل.

أما جماعة السوق الكبير الذين كانوا يتخذون من نادي الخريجين بأمر درمان مقراً لهم فقد اتفقوا علي أن يكون هدفهم قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري، وبهذا كانوا أكثر تطرفاً في الاتجاه نحو مصر .

ونتيجة لذلك أعلن جماعة الانصار، بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي عن قيام حزب سياسي شعاره « السودان للسودانيين » وتلك دعوة استقلالية تؤيدها حكومة السودان.

وكان اعلان قيام «حزب الامة » نذيراً بتكوين الاحزاب السياسية فأعلن أعضاء جمعية أبوروف الادبية عن تكوين حزب اطلقوا عليه «حزب الاتحاديين».

أما جمعية السوق الكبير فقد اطلقوا علي مجموعتهم اسم «حزب الاشقاء » وتحرك أعضاء جمعية الهاشميات الادبية فأعلنوا عن تكوين حزب بأسم حزب «القوميين» وهم في الواقع من مؤيدي حزب الامة، ولكنهم بحكم ثقافتهم كانوا يرمون الي الابتعاد عن الطائفية، علي الرغم من تأييدهم لخطها السياسي.

الاشقاء وطائفة الختمية :

اشتدت المنافسة بين هذه الاحزاب، فأخذ كل فريق يوجه شتي الاتهامات للفريق الآخر، الاستقلاليون يقولون عن دعاة الاتحاد مع مصر بأنهم عملاء لمصر والاتحاديون يقولون عن الاستقلاليين أنهم عملاء لبريطانيا .

ولما كانت الجماعة التي اطلقوا عليها اسم حزب الاشقاء قد ابتعدت عن دائرة المهدي، وبالتالي عن تأييد طائفة الانصار، فقد كان طبيعياً أن تبحث عن بديل يعاونها ويساندها فى المعارك الانتخابية، وهنا بدأوا اتصالاتهم برجال الختمية، وخلفاء السيد علي الميرغني ، وكانت في بدايتها اتصالات حذرة، ولكنها مالبثت أن ظهرت جلية في انتخابات مؤتمر الخريجين العام التي تخوضها مختلف الاحزاب .

وكان يحيط بالسيد علي الميرغني، عدد من كبار الخريجين موظفى حكومة السودان ، وهم بحكم وظائفهم يعتبرون من المقربين لسلطات حكومة السودان من أمثال الدرديري محمد عثمان، وميرغني حمزة، وخلف الحاج خالد وقد ازعجهم ذلك التقارب الذي بدأ يلوح بين الاشقاء ودائرة الميرغني، لانه تقارب من شأنه ان يزعج حكومة السودان .

وكان طبيعياً أن يحاول هؤلاء السادة الوقية بين طائفة الختمية والاشقاء، مثل ما فعل نظروهم فابعدوا الاشقاء عن طائفة الانصار.

كان السيد علي الميرغني بحكمته، وحنكته، وتجاربه قد وصل الي اقتناع بأن الاشقاء يتمتعون بالسند الشعبي ، لانهم كانوا في تلك المرحلة يمثلون الشباب المتطرف المتمرد على السلطة، ففشلت جميع المساعي من كبار رجالات الختمية وكبار موظفى حكومة السودان للوقية بين الختمية والاشقاء، وكان السيد علي الميرغني يرد علي الجميع بأنه زعيم ديني ولكن لمؤيديه واتباعه الحرية في الانضمام الي الحزب الذي يروق لهم، وأن عليهم ان يخلعوا رداء الحزبية عندما يدخلون عليه.

وبدأ حزب الامة يستعد لخوض انتخابات مؤتمر الخريجين العام بعد أن اعترفت به الحكومة وانشأ داره واصدر صحيفته .

وأخذ كبار رجالات الختمية من أمثال الشيخ عمر اسحق، وحسين محمد، والامين عبد الرحمن، وأحمد عبد الرحيم الصائغ، ويحي عثمان الكوراتي، وادريس النصري، وابراهيم التلب، ومحمد عثمان حسين يدعمون حزب الاشقاء للحيلولة دون سيطرة حزب الامة علي

مؤتمر الخريجين العام فاكثسح الاشقاء الانتخابات بدعم من طائفة الختمية، مما كان له
أبعد الأثر في مسار الحركة الوطنية .

وفي انتخابات المؤتمر لعام ١٩٤٢م ائتلفت الاحزاب ضد حزب الاشقاء وخاصة
الاتحاديون والقوميين، ولعب أحمد يوسف هاشم دوراً هاماً في تحقيق ذلك الائتلاف،
وبسبب هذا الائتلاف، كانت نتيجة الانتخابات مناصفة بين تلك الاحزاب وحزب الاشقاء،
وكانت نتيجة انتخابات اللجنة التنفيذية ايضاً مناصفة، وحصلت الاحزاب علي سبعة مقاعد
وكذلك حصل الاشقاء علي سبعة مقاعد وعند انتخابات رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس
المؤتمر كان الصوت المرجح هو صوت الاستاذ محمد عثمان ميرغني، الذي كان يعتبر في
ذلك الوقت من المستقلين ولكنه صوت للاحزاب ففاز بالرئاسة الاستاذ ابراهيم أحمد،
مرشح الاحزاب ففقد اسماعيل الازهري رئاسة المؤتمر لأول مرة.

أدرك أولئك الشبان أن جماهير الشعب السوداني تؤيدهم، ولذلك خططوا لفتح عضوية
مؤتمر الخريجين لكل من يقرأ ويكتب، وبذلك قفزت عضويته الي عشرات الالوف، بعد أن
كانت بضعة آلاف ، مما أدى الي أن يسيطر الاشقاء علي مؤتمر الخريجين في كل الدورات
بعد ذلك حتي تم دمج في الحزب الوطني الاتحادي الذي تكون من سائر الاحزاب
الاتحادية.

العقاد وحزب الاشقاء :

خلال الحرب العالمية الثانية، وعندما اقتربت قوات المحور بقيادة الجنرال روميل من
القاهرة، واخذ المتظاهرون يهتفون «الي الامام ياروميل» خشي المؤيدون للحلفاء من الوقوع
في قبضة الالمان، ومن أجل ذلك جاء الي السودان عباس محمود العقاد مهاجراً، بوصفه
من مؤيدي الحلفاء، ومؤلف كتاب «هتلر في الميزان» وفيه هجوم عنيف علي الهيرتلر
والنازية والدكتاتورية .

واهتمت الاوساط السودانية بمقدم الاستاذ عباس محمود العقاد خاصة الجمعيات
الادبية والثقافية ، وعند زيارته لنادي الخريجين بأمر درمان أنشده الاستاذ محمود الفضلي
بصوته الرخيم قصيدته الشهيرة التي مطلعها :

ابعد نرجسي أم نرجسي تلاقيا

كلا البعد والقربي يهيج مابيا

وكانت هذه القصيدة بالذات تعبر عن الحالة عن النفسية التي كان يعيشها العقاد آنذاك،
فانحدرت علي الفور دمعته، اطلقوا عليها « دمعة الجبار » .

وبمناسبة زيارة العقاد، اجتمع بمحضر الصدفة عشرة من الشبان واتفقوا علي اقامة
حفل تكريم لضيف مصر الكبير، ودفع كل منهم جنيهاً للانفاق علي الحفل .

وحدثت ظروف طارئة أدت الي سفر العقاد فجاء الي القاهرة اذ تعرض الي لسعة من
احدي حشرات الخريف « زرنخة » وهي تحدث تورما في الجسم .

وكان اولئك العشرة الذين التقوا صدفة هم يحي الفضلي وامام المحسي وأحمد محمد
يسن، ومحمود الفضلي، وابراهيم جبريل، وحسن عوض الله، وعبد الرحيم شداد ، ومحمد
عبد الحليم العتباتي، وحسن محمد يسن وعلي حامد، وقد دعاهم يحي الفضلي بعد سفر
العقاد الي القاهرة لاجتماع في منزل عبد الرحيم شداد واقترح عليهم الاحتفاظ بالجنيهاات
العشرة لتكوين نواة لحزب جديد بأسم حزب الاشقاء، فوافقوا علي الاقتراح وأدوا قسما
هذا نصه:

«اقسم بالله العظيم ان أعمل مخلصا لحزب الاشقاء وأحافظ علي سرية تكوينه وقرارته،
والتزم بتنفيذ أي مهمة توكل الي مهما كانت التبعات » .

ومنذ ذلك التاريخ تم الاعلان بصفه رسمية عن قيام حزب الاشقاء ووجه الحزب الدعوة
الي عدد من المتعاطفين معه لتكوين الهيئة العامة ثم أخذوا يتصلون بالاقاليم لتكوين اللجان
الفرعية مستفيدين من سيطرتهم علي لجان المؤتمر الفرعية .

لم يكن لحزب الاشقاء، برنامج محدد يكتفي أعضاؤه بالتوعية وفضح المشايخ
البريطانية، وقد أدى ذلك الي التفاف الشباب حولهم وازدادة كل المتطرفين اليهم .

وتشاء الظروف ان يحصل الاشقاء علي وثيقة كتبها السكرتير الاداري المستر
روبستون جاء فيها ان حكومة السودان هي التي أوعزت بتكوين حزب الامة، ليكون تريباا
مضادا للحركة الوطنية ونشروا الوثيقة في جريدة البلاغ المصرية، واعادت النشر جريدة
المؤتمر .

لم ينكر السكرتير الاداري الوثيقة التي استغلها دعاة الاتحاد مع مصر الي أبعد الحدود
فكانت ضربة مؤلة لدعاة الاستقلال الذين عجزوا عن الدفاع عنها، وهكذا اصبح الوطنيون
يريدون أن دعوة الاستقلال هي دعوة حق أريد بها باطل .

وكانت مناطق الوعي كلها تؤيد الدعوة الاتحادية، علي اعتبار أنها موجهة ضد الاستعمار البريطاني، اما ما هو نوع الاتحاد الذي ينشدونه فذلك أمر لم يشغلهم لأنه سابق لاوانه.

لقد كانت دعوة الاتحاديين متفاوتة، فبعضهم يدعو الي وحدة اندماجية (وحدة وادي النيل) وهؤلاء يمثلهم حزب وحدة وادي النيل برئاسة الاستاذ الدريدي أحمد اسماعيل المحامي .

أما الاحزاب الاخرى، كحزب الاشقاء، وحزب الاتحاديين ، والحرار، والحرار الاتحاديين، فقد كان كل منهم يدعو لنوع من الاتحاد الفدرالي او الكنفدرالي، بل أن بعضهم في قرارة أنفسهم يميلون الي الاستقلال ولكنهم في هذه المرحلة يقفون مع الدعوة الاتحادية .

وكان كبار الخريجين من موظفي حكومة السودان لا ينتمون الي الاحزاب السياسية لأن الانتماء اليها محظوراً عليهم وفق قوانين حكومة السودان ولهذا اعتمدت الاحزاب غالباً على الشبان وصغار الخريجين من الموظفين الذين يفتقدون القيادة السياسية .

وقد رحب الاتحاديون بانضمام السيد حماد توفيق اليهم لانه من كبار الخريجين، فسرعان ما اختاروه رئيساً لهم، وأما الأشقاء فقد كان أكبرهم سناً في ذلك الوقت هو يحي الفضلي الذي لم يتجاوز الثلاثين، وقد ازدادت سعادتهم عندما استطاعوا ان يقنعوا اسماعيل الازهري ليكون رئيساً لهم .

استقال عدد من الاشقاء من وظائفهم الحكومية عندما اقتنعوا بأن تحول دون نشاطهم السياسي، استقال يحي الفضلي، وبدوي مصطفى، وابراهيم جبريل، وعلي حامد، وحسن محمد يسن

وكان الأشقاء يجدون التأييد من بعض كبار الخريجين الذين مازالوا في وظائفهم الحكومية من أمثال علي عبد الرحمن، ومحمد أحمد المرضي، وعبد الاله أبوسن، ومن القضاة الشرعيين الذين كان يطلق عليهم « الابهاء الروحانيين للاشقاء »، بالاضافة الي الشيخ الخاتم محمد عثمان، من كبار رجال التربية والتعليم بالمدرسة الاهلية.

حزب الاشقاء يتضخم :

بعد قيام حزب الامة عام ١٩٤٤م، وانتهاء التعاون بين الاشقاء وطائفة الانصار، وابتعاد

السيد عبدالله الفاضل المهدي عن الساحة السياسية، اخذ الاشقاء يبحثون عن بديل لطائفة الانصار وبدأوا يفكرون في الاقتراب من طائفة الختمية .

وكان حول السيد علي الميرغني كما هو معلوم في ذلك الوقت السادة الدرديري محمد عثمان، وخلف الله خالد، وميرغني حمزة، ومحمد الحسن دياب، وعثمان حسن عثمان، وكانوا بطبيعة أوضاعهم الاجتماعية يناهضون التقارب بين الاشقاء والسيد علي الميرغني، وبالتالي طائفة الختمية ، علي اعتبار ان الاشقاء متطرفون، ويعادون حكومة السودان، وفوق ذلك كان شعارهم هو قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري، وكل هذا تعارضه حكومة السودان البريطانية .

بدأ الاشقاء في الاتصال بكبار رجالات الختمية البعيدين عن الوظائف الحكومية، والذين لا ترتبط مصالحهم بالدوائر البريطانية ممن يزعجهم انفراد حزب الامة بالساحة السياسية، وهو خصمهم التقليدي، بدأت الاتصالات مع السادة عمر اسحق وحسين محمد، وأحمد عبد الرحيم الصائغ، ويحي الكوارتي ، والامين عبد الرحمن، ومحمد عثمان حسين، وادريس النصري، وحسن محمد صالح وغيرهم .

التقي هؤلاء بالسيد علي الميرغني واستشاروه في الامر فأعطاهم الضم الاخضر للتعاون مع الاشقاء الذين عرفوا بنشاطهم الواسع، ومقدرتهم علي ادارة المعارك الانتخابية الي جانب اتجاهم السياسي الذي يساير اتجاه السيد علي نفسه، والعمل من أجل الاتحاد مع مصر.

ولم يرض كبار الموظفين عن هذا الاتجاه الذي تعارضه حكومة ولكن السيد علي الميرغني كما تقدم كان يقول لهم ولن يري رأيهم، بأنه زعيم ديني لا يتبعه مطلق الحرية في اعتناق المذهب السياسي الذي يروق لهم .

وفي هذه المرحلة انضم الي الاشقاء يوسف الريح وميرغني محجوب وميرغني علي مصطفى، ومكي المنا، ومحمد الحسن أرو، ومحمد العمرابي، ومحمد أمين حسين، وعلي أرو، ومحمد عبد الله مكي ومحمد علي زمرواي كما انضم اليهم أيضاً دكتور منصور علي حسيب، وصالح مصطفى الطاهر ومحمد محمد مرسل، ومحمد عثمان يسن ، ومحمد عبده وكيلاني عبد القادروكامل محمد الحسن، وعلي زكريا، وعلي الصلحي، وعلي أحمد هلال وعلي التلب، وعبد الحميد الطاهر، وخضر محمد صالح، وزاهر سرور الساداتي،

ومحمد أحمد عبد الرحيم.

وبعد فترة أعلن الانضمام اليهم أحمد فوزي وأحمد عبد الله المغربي وأحمد محمد خير،
وإدريس النصري، والريح العيدروس، وحسن حسين تريال وسيد عبد الله المغربي، وصلاح
الدين العتباتي، وعبد الحميد أبو القاسم، واسماعيل حسن متولي، وأمين زيدان العابدين،
وحامد المحينة وحسن حامد البدري وحسن طه، وعبد الوهاب زين العابدين، وكامل محمد
حسن، ومصطفى طه، ومحمد عثمان عبد الرحيم، ودسوقي العتباتي، وحسن عثمان البحر.
واستطاع الاشقاء استقطاب العديد من رجالات الاقاليم، ففي الابيض حسن عبد القادر
ومحمد أحمد السنهوري، ومحمد عوض الكريم القرشي وعبد الرحمن عبد الحفيظ، وباهي
السيد بدوي، الي جانب كبار رجالات الختمية، وفي بورتسودان محمد عبد الجواد، و
محمد أحمد النيل، ويحي الغسين ، وهاشم بامكار، ومجنوب أبو علي موسي، وفي جببت
عمر أبو آمنه، وكان في طليعة مؤيديهم بواد مدني عثمان شندي، وبابكر القباني، وإبراهيم
نصر الدين ، وأمير طه، وصالح مصطفى الطاهر، وأبوعاقله خوجلي، وصالح ماخريه،
وعمر سوار الذهب، وعبد الرحمن الياس، وأبو بكر الحلاب، ومحمد أحمد المرضي، وحسنين
النصري، ومحمد عبد الله موسي، وعمر محمد عبدالله، ومحمود أبو العزائم، والصادق
أبوعاقله، والفاضل النور شمس الدين، وعبد الحليم خليفة، ودكتور عبد الرحيم أبو عيسي،
وعثمان أحمد علي.

وفي الفاشر الطاهر إبراهيم، وفي كسلا الطيب الدويح، وفي
سنجة محمد أحمد الحويرص، وفي السوكي أحمد محمد خير، وفي الدندر الهادي إبراهيم،
وفي قيسان عوض يوسف، والشيخ إبراهيم، وفي الكرمك علي رجب وفي سنار عبد الوهاب
أحمد الشيخ، وفي الدامر حامد مصطفى الاحيمر، وأحمد عبد الله حسن، وحسنين السيد،
وفي المديرية الجنوبية بولين اليز، ومحمد عمر، وكوز موسي ربابا، وفلمون ماجوك وعمر
أبشر.

جند حزب الاشقاء كل طاقته لكسب انتخابات مؤتمر الخريجين العام لانها تعتبر في
ذلك الوقت المقياس لما يحظى به الختمية والانصار من تأييد بين أفراد الشعب السوداني
عامة والمثقفين خاصة.

وسارع كبار رجالات الختمية الي التبرع لحزب الاشقاء لتمكينه من تجنيد مؤيديه في
الانتخابات وترحيلهم، وكان في طليعة المتبرعين الشيخ الامين عبد الرحمن الذي كتب لهم

شيكاً علي بياض، وكذلك يحي الكوارتي، وأحمد عبدالرحيم الصائغ ، وحسين محمد، وعبدالقادر مصطفى، وسليمان محمد سليمان .

ونتيجة لهذا التأييد اكتسح حزب الاشقاء انتخابات مؤتمر الخريجين العام وسيطر علي هيئة المؤتمر الستينية، ولجنته التنفيذية.

واظهرت نتيجة الانتخابات تضامن السادة ابراهيم الحسن وأمين السيد وحامد السيد، وحامد المحينه ورمزي كيلاني، وعبد الحميد الطاهر، وعبدالرحمن حمزة وعبد القادر تلودي، وعبد الله شداد، وعثمان خاطر، و ابراهيم التلب، وعلي الصلحي، ومحمد أحمد عبدالقادر معه.

وفي الوقت نفسه أخذ يحي الفضلي يتصل بأسم حزب الاشقاء ببعض العشائر، امثال الناظر يوسف العجب، والناظر حاج محمد فرح، والناظر صديق محمد طلحة، وحصل علي تأييدهم للحزب .

وفي عطبرة انضم لحزب الاشقاء ابراهيم المحلاوي وميرغني عقيد ،محمد عبد الكريم، وأحمد حسين الرفاعي، وفي بربر محمود أبوالنجا وحسن طه، وفي حلفاية الملوك حامد بك صالح، وفي الجيلي عباس العبيد، وفي شندي الطيب بابكر، ومحمد الحسن محمد سعيد.

وفي هذا الوقت قدم الي الخرطوم من سنجة المهندس خضر عمر وأتخذ مقراً له مكتب صديقة يحي الفضلي، وكان طبيعياً أن ينضم الي حزب الاشقاء ويصبح من قاداته البارزين كان خضر عمر ذا ميول يسارية، فأخذ ينادي بوضع برنامج لحزب الاشقاء واتفق علي ذلك مع أحد أصدقائه المؤيدين للفكرة وهو عبد الرحيم أحمد، وأخذوا يعقدون الاجتماعات في أحد المنازل بحي العمده ، وهو منزل علي حامد، لمناقشة تفاصيل برنامج حزب الاشقاء.

وفي هذه المرحلة انضم الي خضر عمر عدد من اعضاء الحزب من اصحاب الميول اليسارية، ومن بينهم حسن أبوجبل، وعبد الرحمن حمزة، وأحمد عبدالله المغربي، وعبد الرحيم أحمد، وميرغني علي مصطفى، وأحمد محمدخير و محجوب محمد عبد الرحمن، وأخذوا يخططون لانقلاب يساري داخل الحزب، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح خضر عمر سكرتيراً للحزب ودخل اللجنة التنفيذية عبد الرحمن حمزة، وحسن أبوجبل،. وأحمد عبدالله المغربي، وعثمان خاطر.

الفصل الثامن

السودان والمفاوضات الانجليزية المصرية

في عام ١٩٤٦م قرر مؤتمر الخريجين ارسال وفد الي مصر للتعريف بقضية السودان، ومطالب السودانيين، واستقر الرأي علي أن يكون الوفد ممثلاً لجميع الاحزاب السياسية وهي حزب الاشقاء وحزب الامة وحزب الاتحاديين وحزب الاحرار، وحزب الاحرار الاتحاديين، وحزب القومييين وحزب وحدة وادي النيل .

وكان من رأي مؤتمر الخريجين أن يقوم الوفد بتوضيح مطلب السودانيين المتمثل في قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مصر تحت التاج المصري، ولم يقبل حزب الامة بهذا القرار، ورفضه أيضاً حزب القومييين، وكان ذلك نذيراً بخلاف بين الاحزاب مما يحول دون قومية الوفد .

وانزعج المواطنون لهذا الخلاف الذي ظهر منذ البداية واحتل طلبة كلية غردون الجامعية دار نادي الخريجين بأمر درمان ،مقر المؤتمر واعتصموا فيها مطالبين بتوحيد الاحزاب، لان المرحلة تقتضي توحيد الصفوف، وبعد مفاوضات مستفيضة ومضنية تم الاتفاق علي أن يكون شعار وفد السودان قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا .

وكنتيجة لهذا الاتفاق سافر وفد السودان الي مصر برئاسة اسماعيل الازهرى، رئيس مؤتمر الخريجين العام، ورئيس حزب الاشقاء .

وضم الوفد عن الاشقاء مبارك زروق، ونحي الفضلي، ومحمد نور الدين، وابراهيم المفتي، وعن حزب الامة الدرييري محمداً أحمد نقد، عبد الله عبدالرحمن نقدالله، وعن الاتحاديين عبد الله ميرغني وخضر محمد، وعن القومييين احمد يوسف هاشم، وعن الاحرار الاتحاديين محي الدين البرير، وعن المستقلين أحمد خير .

لم يرض المصريون علي الصيغة التي جاعها الوفد، خاصة وانها تتضمن التحالف مع بريطانيا في حالة الاتحاد مع مصر، وهذا أمر قد يرفضه الشعب المصري، ولا يمكن الالتزام به .

وكان رئيس الوفد كلما خاطب مجموعة من المصريين يقول لهم (اننى البس ياقة منشاة

ولا يستطيع ان التفت الى اليمين أو الى اليسار) .

وهكذا استمرت معارضة المصريين لما جاء به وفد السودان وبعد مناقشات عديدة قرر وفد السودان ارسال بعض اعضاءه الي الخرطوم في محاولة لتعديل الصيغة التي سافر بها الوفد فجاء الي الخرطوم يحي الفضلي وعبدالله ميرغني، وعبد الله عبد الرحمن نقدالله وكان الغرض الاساسي هو حذف عبارة تحالف مع بريطانيا .

اقيمت عدة اجتماعات تحدث فيها أعضاء الوفد القادمون من مصر واحسوا جميعا بأن جماهير الشعب توافق علي التعديل الجديد، وكان السيد عبد الله عبد الرحمن نقدالله قد وافق علي التعديل وقرر علي اعتبار أن التحالف مسألة مرحلية، ولكن حزب الامة لم يوافق عليه وقرر سحب ممثليه من وفد السودان، وكذلك فعل القوميين فيما بعد فأصبح وفد السودان يمثل مؤتمر الخريجين العام، وحزب الاشقاء، والاتحاديين والاحرار الاتحاديين، والسيد أحمد خير عن المستقلين .

السيادة علي السودان:

وخلال وجود وفد السودان بالقاهرة جرت مفاوضات في لندن بين مصر وبريطانيا، وكان الوفد المصري برئاسة اسماعيل صدقي باشا، والوفد البريطاني برئاسة المستر بيغن وعقب انتهاء هذه المفاوضات عاد الوفد المصري الي القاهرة فأدلي صدقي باشا في المطار بتصريح للصحفيين قال فيه : (جيتئكم بالسيادة علي السودان) وهي عبارة مع الأسف لم يرض عنها أحد ولو قال جيتئكم بوحدة وادي النيل لارضى المصريين وجانباً كبيراً من السودانيين، هم دعاة الوحدة والاتحاد، وهكذا انتهت مفاوضات صدقي بيغن التي اعترض عليها المصريون والاتحاديون والاستقلاليون .

وفي عام ١٩٤٧م قررت مصر عرض « القضية » علي مجلس الامن بوفد يرأسه محمود فهمي النقراشي، رئيس الوزراء المصري، فأرسل السيد عبد الرحمن المهدي برقية الي مجلس الامن يعلن فيها بأن السودانيين يطالبون باستقلال السودان، وحقه في تقرير مصيره، وارسل السيد علي الميرغني برقية الي مجلس الامن يقول فيها أن السيد عبدالرحمن المهدي لا يمثل الا اقلية .

ولمتابعة محادثات مجلس الامن ومفاوضات النقراشي باشا ارسل حزب الامة وفد الي هيئة الامم من صديق المهدي ومحمد صالح الشنقيطي، ومحمد أحمد محبوب ليعلن تمسك

السودان بالاستقلال .

ومن الجانب الآخر أرسل مؤتمر الخريجين العام وفداً الي هيئة الامم المتحدة ليعلن مساندة السودان للوفد المصري في المطالبة بالجلء ووحدرة وادي النيل، ويتكون الوفد من اسماعيل الازهري وعمر الخليفة عبد الله التعايشي، وحامد صالح الملك.

وفي الخرطوم سير الاستقلاليون مظاهرة تؤيد وجهة نظرهم وتدعم وفدهم الذي سافر الي هيئة الامم، وسيرالاتحاديون مظاهرة أخرى في اليوم التالي تؤيد وجهة نظرهم وحدث صدام بين الطرفين، كان من نتائجها ان اعتدي مؤيدي حزب الامة علي نادي الخريجين وحطموا أثاثه، ومزقوا مستنداته ووثائقه، ومن بينها مجموعة جريدة المؤتمر، وتبرعت مصر في عهد الملك فاروق باعادة بناء نادي الخريجين، وتم تنفيذ المشروع في عهد الثورة المصرية بأشراف الصاغ سالم ولازال حجر الاساس بأسم الملك فاروق.

وفشلت المفاوضات بعد عرض مستفيض للقضية تلاه دولة النقراشي باشا، مدعوماً بالوثائق والمستندات التاريخية التي تؤيد وحدة وادي النيل، ولكن الاتحاد السوفيتي الذي كان مناصراً لمصر تمسك بمنح السودانين الحق في تقرير مصيرهم، وهكذا تحطمت المفاوضات بسبب تمسك مصر بوحدة وادي النيل .

بعد ذلك أصاب الحركة الوطنية بعض الركود، واقتصر النشاط علي الصحف وحدها، والاستقلاليون لديهم جريدة النيل التي يرأس تحريرها الاستاذ أحمد يوسف هاشم والي جانبها صحيفة السودان الجديد التي كانت اسبوعية أول الامر ثم أصبحت يومية، وصاحبها أحمد يوسف هاشم الذي ترك جريدة النيل ليتولي تحريرها الاستاذ يعقوب عثمان وكانت لديهم أيضاً جريدة الامة التي يرأس تحريرها الاستاذ حسن محجوب ومن بعده الاستاذ عبد الرحيم الامين، وجريدة الحادي ويرأس الاستاذ محمد أحمد عمر، وجريدة الصيحة ويرأس تحريرها الاستاذ أمين التوم، وجريدة العاصفة ويحررها الاستاذ محمد المصطفى الشيخ علي.

أما الصحف الاتحادية فكانت صوت السودان التي تولي رئاسة تحريرها أولا الاستاذ محمد عشري الصديق، ومن بعده الاستاذ اسماعيل العتباتي، والذي مالبث ان اصدر صحيفة الرأي العام وكان هو صاحبها ورئيس تحريرها، وخلفه في جريدة صوت السودان الاساتذة عبد الله ميرغني، ومن بعده علي حامد، ثم أحمد السيد حمد، والاشقاء يحررها

الاستاذ محمود الفضلي، والصراحة ويحررها الاستاذ عبد الله رجب، والشباب ويحررها الاستاذ عثمان أحمد عمر (عفان)، والاديب ويحررها الاستاذ أحمد مختار، وجريدة المؤتمر ويحررها الاستاذ بدوي مصطفى، ومن بعده الاستاذ علي حامد، وظلت هذه الصحف تبشر بمبادئ أصحابها.

وخلال هذه الفترة كانت الصحف الاتحادية تعارض حكومة السودان مما أدى الي تقديمها الي المحاكمة تحت المادة ١٠٥ من قانون عقوبات السودان وهي اثاره الكراهية ضد الحكومة، وفي مقدمة هذه الصحف جريدة المؤتمر التي قدمت للمحاكمة ست مرات وكان من أبرز كتابها السادة محمد أمين حسين، وعبد الوهاب زين العابدين، وأحمد عبد الله المغربي، كما تعرضت للمحاكمة أيضاً جريدة الصراحة لصاحبها الاستاذ عبد الله رجب، وكذلك صوت السودان التي آل تحريرها الي الاستاذ أحمد السيد حمد المحامي، وجريدة الشباب لصاحبها الاستاذ عثمان أحمد عمر، وكانت تفرض علي هذه الصحف غرامات يدفعها أفراد الشعب من داخل المحكمة.

الجمعية التشريعية:

بعد فشل النقراشي باشا في عرض قضية وادي النيل علي أساس الجلاء عن مصر والسودان، ووحدة وادي النيل، بسبب تمسك الاتحاد السوفيتي بمنح السودان حق تقرير المصير، فكرت حكومة السودان في طرح مشروع جديد يتمثل في قيام جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي وذلك للسير بالسودان نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير.

اتخذ مؤتمر الخريجين العام قراراً كما ذكر آنفاً بمقاطعة هذا المشروع، تخوفاً من أن ينتهي أمر هذه الجمعية بفصل السودان عن مصر ووضعه تحت النفوذ البريطاني، وكان قرار المؤتمر ينص علي مقاطعة تلك الجمعية حتي لوجاءت مبرأة من كل عيب مادامت تقوم في ظل حكومة السودان البريطانية التي أجمع السودانيون علي ضرورة انهاءها وزوالها .

وعلي أن ذلك تكونت الجبهة الوطنية من الاحزاب الاتحادية وبعض المستقلين، وكان شعارها مقاطعة الجمعية التشريعية ومقاومتها بكل الوسائل والسبل .

وتولي سكرتارية الجبهة الوطنية الاستاذ حماد توفيق، الذي فصل من وظيفته لذلك السبب وهي من وظائف الدرجة الاولى في وزارة الزراعة .

ومن الناحية الاخرى فقد قبلت الجبهة الاستقلالية بالجمعية التشريعية والمجلس

التنفيذي، وقررت أن تخوض انتخاباتها علي اعتبار انها خطوة نحو الحكم الذاتي والتدرج بالسودان نحو الاستقلال بأشراف الحكومة البريطانية .

كانت مقاومة الجمعية التشريعية عنيفة للغاية، وتمثلت في المظاهرات، والمسيرات الهادرة، والحاشده، والليالي السياسية الصاخبة في العاصمة المثثة، وفي اقاليم السودان، وخاصة ودمدني، وعطبرة والابيض، وبورتسودان وكسلا والفاشر.

وعاد أعضاء وفد السودان من القاهرة ليتولي قيادة مقاطعة الجمعية ومقاومتها، وكان لقومهم أثره البالغ في استجابة المواطنين وتأييدهم .

ومن الناحية الاخرى قررت حكومة السودان مواجهة المقاطعة بالعنف والقوه، واستعملت في تفريق المظاهرات والتجمعات القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه، وضرب المتظاهرين بالهراوات، وعقدت العديد من المحاكمات التي تنتهي عادة بالسجن أو الغرامة أو الاثنين معاً، ونتيجة لذلك دخل سجن كوبر اسماعيل الازهري رئيس وفد السودان ورئيس حزب الاشقاء، ونائبه محمد نور الدين، وحمامد توفيق رئيس الاتحاديين والدرديري أحمد اسماعيل رئيس وحدة وادي النيل، والطيب محمد خير رئيس حزب الاحرار الاتحاديين، وسليمان موسي، الرئيس السابق لنقابة عمال السكه الحديد، ويحي الفضلي، وخضر عمر وحسن أبو جبل، وعبد الرحمن حمزة وامين سيد احمد، وعلي حامد من الاشقاء، واحمد خير من المستقلين.

ومن ودمدني عبد الحليم خليفه، وابراهيم نصر الدين وعمر محمد عبد الله، وكثيرون غيرهم ضاق بهم سجن كوبر علي سعته.

وفي هذا الجو الرهيب المشحون بالتوتر، جرت الانتخابات وبسبب المقاطعة التي أوشكت ان تكون اجماعية، فاز مرشحو الجبهة الاستقلالية بأصوات في غاية القلة لاتكاد تتعدى العشرات في دوائر يبلغ عدد الناخبين فيها عشرات الألوف.

وقد رشح المعارضون بعض مؤيديهم حتي تجري الانتخابات، ولايفوز المؤيدون بالتزكية، وهي حيلة انتخابية بارعة خدمت أغراضها فأنكشف موقف المؤيدين الهزيل.

وفي هذا الجو المتوتر، والمعارضون في السجون افتتح الحاكم العام الجمعية التشريعية وأعلن في خطاب الافتتاح صراحة بأن المقاطعة كانت شاملة وفعالة، مما يجعل الجمعية التشريعية بوضعها الحالي غير معبرة عن ارادة السودانيين.

وكانت المفاجأة ان قاطع السيد علي الميرغني حفل الافتتاح، وكان مقاطعة تمثل انتصاراً عظيماً للمعارضة لما يتمتع به من مكانة مرموقة في المجتمع السوداني . ولما تمثله طائفة الختمية من تأثير علي الرأي العام السوداني .

استمرت حكومة السودان في اجراءاتها فأعلنت عن تكوين المجلس التنفيذي وهو بمثابة مجلس الوزراء، ويضم من السودانيين عبد الله خليل زعيماً للجمعية ووزيراً للزراعة، وعبد الرحمن علي طه، وزيراً للمعارف وعلي بدري وزيراً للدولة، وعبد الماجد أحمد وكيلاً لوزارة التجارة والتموين، وعبد الرحمن عابون، وكيلاً لوزارة الري .

وعندما تقاعد المستر قيتسكل، ومحافظ مشروع الجزيرة تم تعيين السيد محمد أبوسن خلفاً له المجلس التنفيذي، إما الدريدي محمد أحمد نقد فقد عين وكيلاً لوزارة الثروة الحيوانية.

وحدة وادي النيل:

كانت جميع الاحزاب المصرية متمسكة بوحدة وادي النيل، وبأن مصر والسودان قطر واحد، ولذلك عندما أراد البريطانيون مفاوضة الوفد المصري بزعامة مصطفى النحاس باشا حول العلاقات المصرية البريطانية ،محاولين الفصل بين قضية السودان والوجود البريطاني علي مصر، قال النحاس باشا قولته الشهيرة « تقطع يدي ولايقطع السودان » وهكذا كان السودان هو الصخرة التي تحطمت بسببها المفاوضات .

وعندما ذهب اسماعيل صدقي باشا الي لندن، علي رأس وفد المفاوضات والتقي بالوفد البريطاني برئاسة المستر بيغن، ودار البحث حول قضية مصر والسودان، عاد صدقي باشا الي القاهرة، وفي المطار أدلي بتصريحه المشهور الذي قال فيه « جئتمكم بالسيادة علي السودان » فأغضب بهذا التصريح السوداني والمصريين والبريطانيين. و بسبب هذا التصريح تحطمت المفاوضات وكان في وسعه أن يقول «جئتمكم بوحدة وادي النيل » .

وعندما عرض محمود فهمي النقراشي باشا القضية علي مجلس الامن في الامم المتحدة، وأيده الاعضاء فيما يتعلق بالجلء عن مصر، وعارضوا وحدة وادي النيل، وطالب المتحدثون، وفي طليعتهم الاتحاد السوفيتي بمنح السوداني حق تقرير المصير، اذ أن الاتحاد السوفيتي علي الرغم من انه صديق لمصر الان من مبادئه المعلنة اعطاء الشعوب حقها في تقرير مصيرها، وانتهت مفاوضات النقراشي باشا عند هذا الحد.

وبعد النقرashi تولي حكم مصر مرة أخرى حزب الوفد المصري، وكان وزير خارجيته الدكتور محمد صلاح الدين باشا، وهو من المصريين القلائل الذين لهم اتجاهات اشتراكية وجاءت الي وزارة الخارجية المصرية مظاهرات يقودها الشيوعيون، وتهتف بسقوط الولايات المتحدة، وتطالب بحق تقرير المصير للشعب السوداني، وكان الشيوعيون السودانيون في مصر هم الذين نظموا تلك المظاهرات.

وخرج اليهم الدكتور محمد صلاح باشا، وزير الخارجية، وقال لهم انني اهتف معكم بسقوط الولايات المتحدة ، وارجو أن تهتفوا معي بسقوط الاتحاد السوفيتي، فهما صنوان، ولكن المتظاهرين أصابهم الحرج ولانوا بالصمت.

وهنا قال وزير خارجية مصر، وان مصر توافق علي اعطاء السودانين حق تقرير المصير وتلك هي المرة الاولى التي يعلن فيها مسئول مصري عن قبول مصر منح السودانين حق تقرير المصير، اذ أن حزب الوفد المصري بالذات يعتبر مصر والسودان وحدة لا تتجزأ، وكان حينذاك يمثل الاغلبية الساحقة لشعب مصر.

الغاء اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦م:

بسبب التطورات السياسية التي أعقبت رفض السودانين للجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، ويأس الحكومة المصرية من أن تعترف بريطانيا بوحدة وادي النيل، بادرت حكومة الوفد المصري في الخامس عشر من اكتوبر ١٩٥١م الي الغاء معاهدة ١٩٣٦م، واتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م، والتي تنص علي ادارة السودان شراكة بين مصر وبريطانيا.

وفي البرلمان المصري قال رئيس الوزراء، ومصطفى النحاس باشا « من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦م ومن أجل مصر أمزق معاهدة ١٩٣٦م » ثم قام بتمزيقها بين هتافات وتصفيق اعضاء مجلس النواب المصري .

بعد ذلك جري تعديل الدستور المصري ليتم بمقتضاه اعلان الملك فاروق ملكاً علي مصر والسودان، وصدر قانون آخر لقيام جمعية تأسيسية مهمتها وضع دستور خاص ، تجرى بمقتضاه انتخابات عامة لتكوين برلمان سوداني ، مع فصل السلطات الثلاث ، القضائية، والتشريعية ، والتنفيذية، وقيام مجلس للوزراء.

عارضت الاحزاب السودانية مصر فى هذا الاتجاه ، وذلك لعدم استشارتها أو التنسيق

معها ، واصرارها على فرض السيادة على السودان ، وكان هذا هو السبب المباشر لقيام الجبهة السودانية المتحدة لتحرير السودان ، وهى تطالب بجلاء القوات الاجنبية ، وحق تقرير المصير ، وتضم هذه الجبهة النقابات الى جانب الاحزاب

وفى هذه الاثناء جاء الي الحكم في مصر محمد نجيب الهلالي باشا الذي كان من رأيه أن تتخذ مصر اسلوباً آخر في اتصالها بالاحزاب السودانية وتحاول قدر المستطاع ان تساوي بينها وألأفضل حزباً على آخر بصرف النظر عن الاتجاهات السياسية، وذلك في محاولة للوصول الي رأي موحد يمكن أن يرضي عنه جميع الاطراف، ومن أجل ذلك وجه الهلالي باشا الدعوة الي السيد عبد الرحمن المهدي والجبهة الاستقلالية لزيارة مصر والتباحث معها حول مستقبل السودان.

رحب السيد عبد الرحمن المهدي بالدعوة علي اعتبار انها بداية للتعاون الايجابي وجرت مفاوضات مستفيضة، ولكنها لم تسفر عن حل مقبول لجميع الاطراف اذ اتضح للجبهة الاستقلالية أن حكومة الهلالي، ورغم موافقتها علي حق تقرير المصير للشعب السوداني، تتمسك بأن يتم ذلك في نطاق سيادة التاج المصري.

وهكذا انتهت المفاوضات مع الهلالي باشا وبون الوصول الي نتيجة الي أن جاءت حكومة سري باشا، وبدأت الاتصال أيضاً بالسيد عبد الرحمن المهدي والجبهة الاستقلالية، فجاء الي السودان الدكتور محمد هاشم صهر سري باشا، وبذل جهداً كبيراً لمعرفة جميع وجهات النظر - اتحادية واستقلالية - ولم يتم التواصل الي نتيجة الي أن قامت الثورة المصرية بقيادة اللواء محمد نجيب، ثم جاء من بعده البكباشي جمال عبد الناصر.

الفصل التاسع

بريطانيا ومصر تتفقان علي

انهاء الحكم الثنائي

بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م بقيادة اللواء محمد نجيب، ومن بعده جمال عبدالناصر، بدأ الاهتمام من جديد بمسألة السودان، وخاصة وان اللواء محمد نجيب يحظى بتقدير عند السودانيين، ولصلته الوثيقة بهم، اذ كان يعمل بالسودان وكذلك أخوه اللواء علي نجيب .

ومن الناحية الاخرى فإن البكباشي جمال عبدالناصر قد عمل بالسودان أيضاً، وكذلك الصاغ صلاح سالم الذي أسندت اليه شئون السودان، بالاضافة لوزارة الثقافة والاعلام، وهو أيضاً قد سبق له أن عمل بالسودان.

وقرر المسئولين من رجال الثورة المصرية أن يبدأوا من حيث انتهى الآخرون، فوافقوا علي حق تقرير المصير للشعب السوداني، كما سعوا أيضاً الي دعوة الاحزاب الاتحادية والاستقلالية للاتفاق حول العمل من أجل جلاء القوات البريطانية عن وادي النيل، ثم منح السودان حق تقرير المصير .

كانت الاحزاب الاستقلالية تتهم مصر بأنها تقدم المعونات للاحزاب الاتحادية ولكل اولئك الذين تعرضوا لفقد وظائفهم بسبب وقوفهم ضد حكومة السودان البريطانية، فوافقت مصر علي أن تعطي عهداً بالآ تقدم عوناً للأفراد أو - الاحزاب، وتكتفي بما كانت تقدمه للمؤسسات، كالمعاهد والمدارس والمساجد والمستشفيات .

ورضي الاتحاديون عن هذا القرار علي الرغم من انهم يعلمون بأن حكومة السودان تقدم لدعاة الاستقلال والانفصال عن مصر العون في شكل مشاريع زراعية، ووظائف حكومية كما تمنح زعماء العشائر ورؤساء القبائل نفوذاً واسعاً في مناطقهم يستغلونه في كل ما يعود عليهم وعلي نوابهم بالنفع .

وفي نوفمبر ١٩٥٢م تقدمت حكومة الثورة المصرية للحكومة البريطانية بمقترحات لحل مشكلة السودان بمنح الشعب السوداني حقه في تقرير مصيره بعد وضع الضمانات اللازمة في مثل هذه الاحوال، علي أن تبدأ فترة انتقالية يتدرب خلالها السودانيون علي

ممارسة الحكم الذاتي ، وتحديد فترة يتهياً فيها الجو الحر المحايد لاجراء الاستفتاء علي تقرير المصير .

وقام الصاغ صلاح سالم باتصالات واسعة مع جميع الاحزاب السودانية للتوقيع علي وثيقة اصبحت فيما بعد تسمى وثيقة الحكم الذاتي، والتي تعتبر أساسا لدستور السودان .

وقع علي الوثيقة اسماعيل الازهري عن الحزب الوطني الاتحادي ومعه الديري محمد عثمان ووقع عن حزب الامة الصديق المهدي، رئيس حزب الامة، وعبد الله خليل سكرتير الحزب، وعبد الرحمن علي طه، وعن الجمهور الاشتراكي زين العابدين صالح، والدريدي محمد أحمد نقد وعن الحزب الوطني يحي محمد عبد القادر، ودكتور عبد القادر مشعال .

وأسفرت محادثات القاهرة عن اتفاقية الحكم الذاتي، وكان ذلك في العاشر من فبراير عام ١٩٥٣ م ، وقد جاء فيها :

١/ رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة حقه في تقرير مصيره في جو حر محايد ، تبدأ في اليوم المعين فترة انتقال يتوفر فيها للسودانيين الحكم الذاتي الكامل .

٢/ فترة للانتقال تمهيداً لانتهاء الادارة السودانية الثنائية انهاءً فعلياً ويحتفظ خلالها بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم تقرير المصير .

٣/ يكون للحاكم العام خلال الفترة الانتقالية السلطة الدستورية العليا داخل السودان وهو يمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بالاشتراك مع لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام .

٤/ تشكل اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو باكستاني .

٥/ الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليماً واحداً وألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بصورة تتعارض مع هذه السياسة .

٦/ يظل الحاكم العام مسئولاً مسئوليه مباشرة أمام الحكومتين فيما يتعلق بالاتي :

أ/ الشؤون الخارجية

ب/ أي تعديل يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة (١٠) (أ) من قانون الحكم الذاتي.

ج/أي قرار تتخذه اللجنة يري فيه تعارضاً مع مسئولياته، في هذه الحالة يرفع الامر الي الدولتين المتعاقبتين.

٧/تشكيل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أشخاص من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري ، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو من الولايات المتحدة، وعضو هندي ترشح كلاً منهم حكومته .

٨/تشكيل لجنة للسودنة من عضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، ترشح كلاً منهما حكومته، وثلاثة من السودانيين، وتقبل الحكومتان المتعاقبتان توصيات هذه اللجنة .

٩/تنسحب القوات المصرية والبريطانية عن السودان فور اصدار البرلمان السوداني رغبته في اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير، وذلك في فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر.

١٠/تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين:

أ/تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ.

ب/ اعداد دستور السودان بما يتواءم مع القرار الذي تتخذه في هذا الصدد كما تضع القانون اللازم لانتخابات برلمان سوداني دائم .

١١/يتم تقرير مصير السودان:

أ/اما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر في اية صورة من الصور.

ب/وأما أن تختار الاستقلال التام.

١٢/ تتعهد الحكومتان بأحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان، وتقوم كل منهما باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار.

١٣/تصبح احكام الاتفاق نافذة بمجرد التوقيع عليها .

وقد وقع عن الحكومة المصرية اللواء محمد نجيب، وعن حكومة بريطانيا سير رالف ستيفنون، سفيرها في القاهرة.

توحيد احزاب الاتحادية:

كان الحزب الكبير، وهو حزب الاشقاء، منقسماً علي نفسه الي جناحين هما جناح الازهري، وجناح نور الدين، والي جانب حزب الاتحادين، وحزب الجبهة الوطنية، وحزب الاحرار الاتحاديين، وحزب وحدة وادي النيل، وكانت هذه الاحزاب متنافرة ومتباعدة وبينها خصومات يصعب التغلب عليها، بينما الجبهة الاستقلالية متوحدة، وكان لابد من اتخاذ خطوة لتوحيد الاحزاب الاتحادية تمكيناً لها من خوض الانتخابات جبهة واحدة.

وبذل اللواء محمد نجيب في البدء جهداً كبيراً لتوحيد جناحي حزب الاشقاء، ولكن جميع محاولاته باءت بالفشل، واخيراً دعا الي اجتماع لقادة جميع الاحزاب الاتحادية التي كانت حينذاك في القاهرة، واستقر الرأي علي تكوين لجنة من السادة ، وميرغني حمزة، والدرديري أحمد اسماعيل، وخضر حمد، واتفق الجميع علي تفويضها لتكوين حزب موحد، واقسم الجميع علي قبول توصياتها .

وعقدت اللجنة عدة اجتماعات في مكان لا يعلمه احد في ذلك الوقت، هو منزل علي عوض الله، نائب وكيل حكومة السودان، وأخيراً صهر ميرغني حمزة وكتبت الصحف المصرية أخبار هذا القرار وهذا الاجتماع، وعلقت عليه مرحبه وقالت انه سيكون ذا فائدة عظيمة لابناء وادي النيل، مصريين وسودانيين.

لم تغادر اللجنة المنزل الا بعد أن توصلت الي اتفاق أعلنته علي الجميع في اجتماع عام، وعمدت الي ابعاد السيدين يحي الفضلي وخضر عمر عن التشكيل الجديد، علي اعتبار أن وجودهما علي ما بينهما من خصومة قد يؤدي الي انشقاق جديد .

واختارت اللجنة تسعين عضواً من رجال الاحزاب الاتحادية يترك لهم أمر اختيار لجنة تنفيذية تتولي انتخاب المكتب التنفيذي من رئيس وسكرتير وأمين خزينة، ولكن اللواء محمد نجيب اعترض علي ذلك خوفاً من نشوب خلافات جديدة، وطلب من اللجنة أن تكمل عملها بأختيار اللجنة التنفيذية.

اجتمعت اللجنة مرة أخرى واستقر رأيها علي اختيار اسماعيل الازهري رئيساً، ومحمد نورالدين نائباً للرئيس، وخضر حمد سكرتيراً، وخلف الله خالد أميناً للخبزينة، والطيب محمد خير نائباً للسكرتير، وعبد الوهاب زين العابدين نائباً لأمين الخزينة، واتفق الجميع علي أن يكون اسم التكوين الجديد « الحزب الوطني الاتحادي »

صراع داخل الحزب الجديد :

ما كادت الاحزاب الاتحادية تعود الي الخرطوم بعد اندماجها في الحزب الوطني الاتحادي، حتي اطلت الخلافات والاحتجاجات برأسها من جديد، وأخذ الكثيرون يتوافدون علي دار الرئيس اسماعيل الازهري، وعلي دائرة الميرغني، مطالبين التدخل وضمهم الي اجهزة الحزب الجديد.

وبدأت هيئة الوطني الاتحادي عقد اجتماعاتها، وأخذت تستعرض بنود اتفاقية الحكم الذاتي ، تمهيداً لعرضها علي المواطنين في الليالي السياسية وتنويرهم بشأنها، وليكونوا علي بيئة من أمهم، وكان هذا الاجتماع صاخبا، حيث وقف يعارض الاتفاقية بعض الاعضاء من قادة الحزب، في مقدمتهم احمد خير، وخضر عمر ابو حبل ، وعثمان خاطر، وعبد الرحمن حمزة وغيرهم .

قال المعارضون ان الاتفاقية خدعة وفخ لاتتحقق معها أماني الشعب ، وان الحرية لاتمنح وانما تؤخذ عنوة واقتدار، فالاستعمار لايحترم عهداً ولاميثاقاً ، وبعد نقاش مستفيض انسحب المعارضون، ولكن الاغلبية وافقت علي الاتفاقية ودستور الحكم الذاتي، وقررت الاستعداد لخوض الانتخابات .

وبمجرد بداية العمل في تنظيم العمل للمعركة الانتخابية، أخذ العديد من رجال الطائفة الختمية يعاودون الحديث عن ضرورة انضمامهم للتكوين الجديد حتي تتوفر لهم الصفة التي تمكنهم من مواجهة الجماهير.

ونتيجة لهذه المطالب، اجتمع الرئيس الازهري مع الدرديري محمد عثمان أحد كبار مستشاري السيد علي الميرغني لدراسة الموقف بالنسبة لتمثيل طائفة الختمية في الحزب الوطني الاتحادي بطريقة وسع ارضاء لهؤلاء الاعضاء.

وبعد استعراض الموقف من جميع جوانبه، تم ترشيح نحو مائة من طائفة الختمية للدخول في هيئة الوطني الاتحادي، وبعد طرح هذه الترشيحات تشكلت لجنة من السادة اسماعيل الازهري، والدرديري محمد عثمان، وخضر حمد ومحمود الفضلي، وادريس النصري، ومحمد الحاج خضر، والطيب محمد خير، ومحمد العمرابي وأحمد عبد الرحيم، لاستعراض الذين تخطاهم التشكيل الجديد، وكان الاجراء بمثابة العوده الي الصراع بين رجال الختمية والسياسيين من أعضاء الوطني الاتحادي .

ونتيجة لهذا الصراع دخل في هيئة الوطني الاتحادي نحو مائة وخمسة وثمانين عضواً، فتضخمت وترهلت وأصبح في حكم المستحيل إجراء الانتخابات داخل الحزب، وكان ذلك بسبب حرص السيد علي الميرغني علي أن يكون الختمية من اتباعه هم المسيطرون علي الحزب، ولأن ولاء السياسيين غير مضمون.

وكانت لجنة الوطني الاتحادي تتكون من عشرين عضواً في أول الأمر هم ، ازهري، ونورالدين، وخضر حمد، وأحمد خير، وحسن أبو حبل، وعثمان خاطر، وعبد المجاد أبو حسبو، وحماد توفيق، وميرغني حمزة، وخلف الله خالد، ومبارك زروق، ومحمود الفضلي، والطيب محمد خير، وعبد الوهاب زين العابدين، والدرديري محمد عثمان، وعقيل أحمد عقيل، وأحمد السيد حمد، وعلي أرو، ومحمد أمين حسين، وإبراهيم المفتي.

ولكن الختمية أضافوا ستة وعشرين عضواً جديداً بفرض السيطرة علي اللجنة التنفيذية أيضاً لاسيما وهي المختصة بالترشيحات في الدوائر الانتخابية .

الاتحاديون يشكلون الحكومة الوطنية الأولى ويعلنون الاستقلال فتحاك المؤامرات ضدهم

كان يوم ١٢ فبراير عام ١٩٥٢م هو اليوم المعين لتطبيق اتفاقية الحكم الذاتي التي ارتضتها الاحزاب السودانية، وأشرفت بولتا الحكم الثنائي علي صياغتها ، وتشكلت بمقتضي الاتفاقية لجنة الحاكم العام من عضوين سودانيين هما الدريدي محمد عثمان وابراهيم أحمد، و عضو بريطاني، وهو لورانس قرافتي سميث، وعضو مصري هو نوالفقار صبري، وعضو باكستاني هو رئيس اللجنة، ميان ضياء الدين، وكان حينذاك خارج السودان فحل محله العضو المناوب وهو الطيب حسين .

ويمارس الحاكم العام سلطاته عن طريق لجنة مع الاحتفاظ بوحدة السودان، ويكون مسئولاً مسئولية مباشرة أمام الحكومتين، وإذا اتخذت اللجنة قراراً يتعارض مع مسئولياته يمكنه أن يرفع الامر الي الدولتين.

ونصت الاتفاقية علي عرض اسم السودانين المعينين في اللجنة علي البرلمان عند قيامه لتأييد عضويتها أو استبدالهما أو أحدهما بمن يشاء وتم بالفعل عرض الاسمين علي البرلمان فقرر اخراج ابراهيم أحمد واستبداله بسرسيو ايرو، وكانت الاغلبية البرلمانية من نصيب الوطني الاتحادي وكان ابراهيم أحمد ، وكما هو معلوم يمثل الاستقلاليين، وقد كان هذا الاجراء موضع الاعتراض، لانه أخل بقومية الحكم، وقد كان في الامكان استمرار عضوية ابراهيم أحمد في اللجنة، فهو بالاضافة الي انه يمثل الجانب الآخر، شخص معتدل ومقبول .

وتكونت لجنة الانتخابات برئاسة المستر سكومارسن الهندي ، وهو الذي أشرف علي أول انتخابات برلمانية في الهند، ومثل الجانب البريطاني في اللجنة المستر بني والجانب المصري عبد الفتاح حسن، وتولي سكرتارية اللجنة أحد الاداريين السودانين الكفاء وهو حسن علي عبدالله ومثل الوطني الاتحادي البكباشي خلف الله خالد، والاستقلاليين عبد السلام الخليفة .

وبدأ الوطني الاتحادي المعركة الانتخابية برحلة في أرض الجزيرة قام بها اسماعيل

الازهري ، وحماد وفيق، وميرغني حمزة، ومحمد أمين حسن، وهم يمثلون جميع عناصر
الوطني الاتحادي في تكوينه الجديد .

ومن الناحية الأخرى بدأ حزب الامة أيضاً طوافه برئاسة السيد الصديق المهدي، وعبد
الله خليل، وأمين التوم، وزيادة ارباب، وكانت المنافسة في بادئ الامر هادئة ولكنها أخذت
تشتد يوماً بعد يوم، الي أن بلغت أشدها في دائرة ام درمان التي ترشح فيها عبد الله
الفاضل المهدي ضد اسماعيل الازهري، وفي دائرة الحصاصيما التي ترشح فيها عبد
الرحمن علي طه ضد حماد توفيق، وفاز في الدائرتين مرشحا الوطني الاتحادي، اسماعيل
الازهري وحماد توفيق.

وجند كل حزب طاقاته لكسب المعركة الانتخابية، فأنشأ كل حزب المكاتب الانتخابية في
العاصمة والاقاليم، كما شاركت في المعركة الصحافة الحزبية، وحاول كل من الحزبين
كسب الصحف المستقلة التي كانت متعاطفة مع هذا الحزب أوذاك بدرجات متفاوتة.

وفي المديرية الجنوبية، الثلاث، كانت الاحزاب الشمالية تراقب الموقف وتبذل الوعود
للفائزين الذين لم يعلنوا انضمامهم لأي حزب في انتظار معرفة سير المعركة، والانضمام
للحزب الغالب، وهكذا تمكن الوطني الاتحادي من الحصول علي عدد كبير من الفائزين في
الدوائر الانتخابية هناك .

التدخل المصري البريطاني:

أخذ البريطانيون يتدخلون لصالح الاحزاب الاستقلالية بزعامة حزب الامة بتسخير كل
امكانيات حكومة السودان لمصلحتهم، وذلك بتوزيع المشاريع الزراعية، وهذا في حد ذاته
أدي الي خلق طبقة اقطاعية ترتبط مصالحها بالاستعمار، وبالتالي بالحكومة القائمة، والي
جانب ذلك تولي مؤيدو حكومة السودان المراكز الرئيسية التي تمكنهم من بسط سلطاتهم
ونفوذهم علي الجميع الي جانب تجنيد زعماء القبائل والعشائر، وهم بطبيعة الحال من
صنع حكومة السودان، ترتبط مصالحهم بمصالحها، كما ترتبط أيضاً مصالحهم
بالاستعمار.

أما المصريون فقد كانوا في أشد حالات القلق، لانهم يعلمون ان الانجليز قد انفروا
بحكم السودان طيلة الفترة السابقة، ان المسيطرين علي مقدرات البلاد هم أصدقاؤهم
ومعاونوهم، وهم يستطيعون التأثير علي سير الانتخابات حتي تتحقق الاغلبية لمؤيدي

الاستقلال والانفصال عن مصر.

وكان المصريون يعتقدون بأنهم جازفوا بالموافقة علي اعطاء السودانين حقهم في تقرير المصير، لانهم كانوا يعتقدون أن القرار لن يكون قرار السودانين الحقيقي، وانما سيأتي بتأثير البريطانيين الذين انفردوا بحكم السودان والسيطرة علي جميع مقدراته لاسيما نفوذهم علي زعماء العشائر ورؤساء القبائل، وكبار الموظفين، وكل أصحاب السطوة والنفوذ، الي جانب الطبقة الاقطاعية التي هي من صنعهم، والتي تسيطر علي الارض وما عليها ومن عليها، وهذا في مضمونه يؤكد أن الفوز في المعركة الانتخابية سيكون في مصلحة الجانب البريطاني واعوانه .

من اجل ذلك جاء الي السودان الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد المصري، والذي اسندت اليه الثورة المصرية مسئولية الاشراف علي شئون السودان، وكل مايتعلق به، وكاناً أكبر همه مساندة الاتحاديين الذين كانوا يفتقرون الي العون المعنوي والمالي، والاستناد الي بعض النفوذ والسلطات في كل صورة من الصور.

وقام الصاغ صلاح سالم بطواف علي الاقاليم يصحبه وفد كبير من أعوانه، دفع التبرعات الشخصية للمدارس والمعاهد والاندية، وركز علي المديرية الجنوبية، فهي أرض خصبة للدعاية الانتخابية، خلافاً للمديرية الشمالية ذات الولاء المعروف، وقد كسب الصاغ صلاح سالم من هذا الطواف تأييد العديد من الزعماء الجنوبيين، ورث الشلك، وقبائل الدينكا، والكجور، وخاصة عندما شارك الجنوبيين في رقصاتهم، حيث اطلقت عليه الصحافة الاجنبية عبارة « الصاغ الراقص » وكانت تشير بذلك الي تدخله في سير المعركة الانتخابية، وقالت الصحف البريطانية «لن يهزمنا صلاح سالم برقصاته» .

وجاء الي السودان أيضاً الدكتور محمد صلاح الدين، وزير الخارجية في حكومة الوفد المصري سابقاً، وهو أول مصري نادي بمنح السودانين حق تقرير المصير، خلافاً لما كان يعتنقه الساسة المصريون من أن مصر والسودان قطر واحد لايتجزأ وسيادته واحده .

وأرسلت مصر عدداً من السودانين المقيمين في القاهرة ، وسهلت لهم وسائل السفر والاقامة، فتفرقوا الي مناطق أهلهم ونويعهم في الدوائر الانتخابية المستقلة، ليقفوا الي جانب الاتحاديين .

وقامت الصحف المصرية ذات النفوذ الواسع، بدور كبير في تأييد الاتحاديين، ومهاجمة

الاستقلاليين علي اعتبار انهم أعوان للسياسة البريطانية في السودان وانهم يسعون لفصل السودان عن مصر .

وفي هذه الاجواء المشحونة بالتوتر والقلق والترقب، جرت الانتخابات العامة، وكانت المعركة كما توقع لها المراقبون ضارية، والمنافسة عارمة، وكان طبيعياً ان تحدث صدامات في العديد من المناطق وتكاثرت شكاوي الناخبين والمرشحين، وتعطل سير الانتخابات في بعض المناطق حيث انفرط عقد الامن.

وانتهت المعركة الانتخابية رغم ماتعرضت له من هزات، واعلنت النتيجة بفوز الوطني الاتحادي بالاغلبية التي مكنته من تشكيل أول حكومة وطنية برئاسة رئيسه اسماعيل الازهري، وقد كان فوز الوطني الاتحادي بأربع وخمسين دائرة البالغ عددها سبع وتسعون دائرة .

وبعد اجراء الاحصائيات الدقيقة، اتضح أن عدد الذين صوتوا لحزب الامة يفوق عدد الذين صوتوا للوطني الاتحادي، لو كانت الانتخابات بطريقة القائمة لفاز حزب الامة اذ كان عدد الذين يفوزون في بعض دوائره خاصة في كردفان ودارفور، تقدر الاصوات التي نالوها بعشرات الالوف ، وأما الذين يفوزون من أعضاء الوطني الاتحادي في مناطق الوعي، فلا يتجاوز فوزهم مئات الاصوات وقد كان هذا من الاسباب التي أدت الي الانتخابات بالقائمة في البلدان التي تشابه ظروفها ظروف السودان.

موقف وطني نبيل:

بمجرد اعلان نتيجة الانتخابات بفوز الوطني الاتحادي سرت موجة من السخط وعدم الرضا في دوائر حزب الامة وطائفة الانصار، وارتفعت بعض الاصوات تنادي برفض النتيجة بدعوي ان الانتخابات خضعت لتدخل النفوذ المصري ، والدعاية المصرية، ولذلك فإنه لابد من مقاطعة جلسات البرلمان، مما يؤدي حتماً الي الغاء النتيجة، وحل البرلمان، وبالتالي اعلان الانهيار الدستوري.

ويسجل المراقبون السياسيون في ذلك الوقت موقفاً كبيراً ومشهداً للسيد الصديق المهدي ،رئيس حزب الامة، الذي قاوم بشدة كل هذه الاتجاهات وأعلن بصراحة ووضوح انه يقبل النتيجة مهما كانت مرارتها، لان الرفض ربما أدى الي نكسة وانهار دستوري لايعرف أحد الي أي مدي سينتهي، وماذا ستكون نتائجه، وربما الي عودة الاستعمار من

جديد، وبصورة أقوى، ونفوذ أضخم، وبذلك يدخل السودان في طريق مسدود لا يعرف أحد كيف الخروج منه، أما الآن فقد اتضحت الرؤيا .

التشكيل الوزاري:

ما أن أعلنت نتيجة الانتخابات، حتي أخذ الوطني الاتحادي بأغليته المكتسبه يعمل علي تكوين حكومة حزبية منفردا بالسلطة، وبدأت الاتصالات مع مختلف الجهات، وخاصة قيادة الختمة .

لقد كان تكوين الوطني الاتحادي هشاً فهو في الحقيقة أحزاب ضموها الي بعضها نون موافقتها أورغبتها، وكان من جراء ذلك ان اطلت الخلافات القديمة برأسها ساعة اعلان نتيجة الانتخابات البرلمانية .

ولم ينس أعضاء الجبهة الوطنية، الدريري محمد عثمان، وخلف الله خالد وميرغني، وهم من المقربين للسيد علي الميرغني خلافاتهم القديمة مع حزب الاشقاء وقطبه القوي يحي الفضلي فأشترطوا ألا يدخل التشكيل الجديد للوزارة لاقتناعهم بأنه سيكون السند القوي للرئيس ازهري، وانه سيكون مناوئاً عنيداً لهم، وقد اقنعوا زعامة الختمة بذلك، زاعمين ان وجود يحي الفضلي في الوزارة سيكون مصدر انقسام داخل المجلس الذي ينبغي في هذه المرحلة أن يكون منسجماً كل الانسجام، وقد اقنعوا السيد علي الميرغني برأيهم هذا فتخلي الازهري عن يحي الفضلي في ذلك الموقف.

وازاء هذا الصراع أشار السيد علي الميرغني بأن يكون التشكيل الوزاري في أضيق الحدود، والي أن يجتاز الحزب التجربة، وعندئذ يمكن أن تتوسع الوزارة بدخول يحي الفضلي، ومحمد أحمد المرضي وغيرهما من اقطاب الوطني الاتحادي الذين تخطاهم التشكيل الوزاري.

ضمت الوزارة ازهري رئيساً ووزيراً للداخلية، ومحمد نورالدين وزيراً للاشغال، وميرغني حمزة وزيراً للمعارف، والري والزراعة، وحماة توفيق للمالية، ومبارك زروق للموصلات، وخلف الله خالد للدفاع، ودكتور أمين السيد للصحة، وعلي عبدالرحمن للعدل، وابراهيم المفتي للتجارة، وثلاثة من الجنوبيين، وهم بولين الير، وسانتينو دينق، وفلمون ماجوك.

وفي البداية أصر ميرغني حمزة علي تولي وزارة الداخلية، ولكن الاشقاء رفضوا ذلك

رفضاً باتاً، وبعد نزاع عنيف تنازل عن وزارة الداخلية فأُسندوا اليه ثلاث وزارات، واعترض محمد نورالدين علي وزارة الاشغال وتم أرضاؤه بأن يأتي اسمه عقب اسم الرئيس مباشرة.

وهكذا تم تشكيل أول حكومة وطنية، وكان لاغفال يحي الفضلي في التشكيل الوزاري، صدي بعيد، وكان مثار تعليقات وتكهات شتي.

ولم يمر الحدث بسلام، اذ أخذ يحي الفضلي يعلن الحرب علي اولئك الذين اعترضوا علي دخوله الوزارة وهم بالتحديد أعضاء الجبهة الوطنية، ويضرب علي وتر حساس هو وجوب عرض تكوين مجلس السيادة علي البرلمان، وهذا الاجراء يهدد بقاء الدريبي محمد عثمان في المجلس لانه لا يضمن مؤازرة الاغلبية.

ونتيجة لهذا التهديد بدأت الاتصالات هنا وهناك لاجراء أول تعديل وزاري في الحكومة الوطنية، وبمقتضي التعديل يدخل يحي الفضلي وزيراً للشئون الاجتماعية. ومحمد أحمد المرضي وزيراً للحكومات المحلية، وللحفاظ علي الموازنة دخل خضر حمد وزيراً للري، وأحمد جلي وزيراً للدولة، وهكذا استمر الحرص علي التوازن بين مؤيدي الازهري ومؤيدي الجبهة الوطنية الدريبي وخلف الله وميرغني حمزة وهو صراع استمر طويلاً وادي الي الانقسام في النهاية.

برنامج الوزارة الوطنية :

أبدت الحكومة الوطنية الاولى اهتماماً كبيراً بتنفيذ اتفاقية تقرير المصير بحذافيرها تمهيدا لتوفير الجو الحر المحايد اللازم لاجراء انتخابات تقرير المصير .

وسارعت الحكومة بتكوين لجنة السودنة من عضو بريطاني، وعضو مصري وثلاثة من السودانيين هم ابراهيم يوسف سليمان ودكتور عثمان أبوبكر عكر ومحمود الفضلي، وثلاثتهم من أقطاب الوطني الاتحادي وكان في امكان الحكومة اختيار واحد من الجبهة الاستقلالية في محاولة منها للحفاظ علي مظهر قومية الحكم ولكنها لم تفعل، وكان ذلك من المآخذ التي وجهت للوطني الاتحادي اضافة الي ابعاد ابراهيم أحمد من لجنة الحاكم العام.

وبذلت لجنة السودنة قصاري جهدها في سودنة جميع الوظائف التي تؤثر أو يحتمل أن تؤثر علي الجو الحر المحايد، وشمل ذلك كل الاداريين البريطانيين وكبار ضباط البوليس،

والجيش الاجانب، وباختصار جميع الوظائف العليا التي كان يشغلها غير السودانيين . وكانت هذه من المآخذ التي وجهت الي لجنة السودة، اذ انها بهذا التصرف أدت الي تدهور الاداء وخلقت فجوة واسعة مازال السودان يعاني منها، لاسيما وقد كان معظم من تم ابعادهم لا تأثير كبير لهم علي الجو الحر المحايد .

ونتيجة لهذا الاجراء اضطرت حكومة السودان لدفع التعويضات المجزية لكل الموظفين الذين انتهت فترة عملهم بسودنه وظائفهم، وكانت لبعض البريطانيين مواقف مشكورة، اذ تنازلوا عن مبالغ طائلة من استحقاقاتهم وكان في مقدمة هؤلاء المستر هودجكن عميد معهد التربية ببخت الرضا الذي رفض استلام أي تعويض وقد كرمته حكومة السودان لموقفه هذا .

وعند اكمال السودة خرجت القوات البريطانية، كما خرجت القوات المصرية ، وكل الموظفين البريطانيين، والمصريين،. والاجانب الذين قد يؤثرون علي الجو الحر المحايد، أو يحتمل ان يؤثروا فيه، وبهذا أحس السودانيين أنهم اصبحوا أحراراً في بلادهم، وأحراراً في تقرير مصيرهم لايتخوفون من شيء.

وبعد تهيئة هذا الجو الحر المحايد، أخذ السودانيين يناقشون تقرير مصيرهم بحرية تامة، وكانوا يناقشون الاستقلال ، ويناقشون الاتحاد وتبين من النقاش ان الاستقلال لايمنع من الاتحاد في المستقبل، بينما الاتحاد لايمكن الفكك منه، تبين لهم أيضاً أن من بين المنادين بالاتحاد من كانوا يهدفون الي ربط كفاح الشعبين المصري والسوداني ضد الوجود البريطاني في مصر والسودان، وبعد ذلك يمكن التوصل الي صيغة ترضي الجانبين.

وهكذا أخذت بعض الاصوات ترتفع منادية بالاستقلال. خاصة في اقاليم السودان، ونتيجة لهذا التحول وجه السيد محمد أحمد أبوسن زعيم الشكرية الدعوة للرئيس ازهري لزيارة «البطانة» فأستقبلته الحشود الحاشده علي طول الطريق، تهتف بالاستقلال وتنحرف الذبائح أبتهاجاً بهذا المناسبة ،مما أوضح ان جماهير الجزيرة والبطانة قد تحولت نحو الاستقلال .

وانتقل هذا الشعور الي الاقاليم الاخرى التي وجهت للازهري دعوات مماثلة، وكانت هتافات الجماهير للاستقلال متطابقة في كل مكان مما جعل الازهري يحس بأن مؤيدي

الوطني الاتحادي قد تحولوا الي الاستقلال وان الدعوة الي الاتحاد كانت دعوة مرحلية.

وأخذ الحزب يعيد التفكير في مواقفه، فوجه الدعوة الي أقطابه لعقد اجتماع بدار نادي الخريجين بأمر درمان لمناقشة ظاهرة التحول نحو الاستقلال، وتحدث الكثيرون، وكانت عيونهم تفيض بالدموع نتيجة لهذا التحول من الاتحاد الي الاستقلال، حيث ان الدعوة الاتحادية كانت النداء الوطني الذي تغنوا به، وهتفوا له في مسيرة الكفاح الوطني، ولكن ما العمل وقد اقتضت وحدة الصفوف، والحفاظ علي وحدة البلاد تأييد الاستقلال، فأعلن المجتمعون موافقتهم علي التحول نحو الاستقلال، محتفظين للشعب المصري بأغلي الذكريات، وكانت كل أمانهم أليؤثر ذلك علي العلاقات بين الشعبين المصري والسوداني.

واعترض بعض أعضاء الحزب الوطني الاتحادي علي هذا الاتجاه وطالبوا بتسجيل اعتراضهم كتابة للذكري والتاريخ، وكان من بينهم عقيل أحمد عقيل، ومحمد أمين حسين، وأحمد السيد حمد، ود. عبدالوهاب زين العابدين عبد التام، ومحمد نور الدين، ومحي الدين صابر، وابراهيم الحلوي .

وعرض الازهري الموقف علي مجلس الوزراء فوافق المجلس علي هذا التحول وأوصي بارسال وفد الي مصر لمقابلة الرئيس جمال عبدالناصر لاختطاره بتحول الاتحاديين نحو الاستقلال، فقال لهم جمال قولته المشهورة «لو كنت مكانكم لاخترت الاستقلال»، فقد نصت الاتفاقية علي الاستقلال التام أونوع من الارتباط مع مصر، وطبيعة البشر نزاعة الي الاستقلال»، وهكذا انتهت مقابلة الوفد السوداني للرئيس جمال عبد الناصر.

وفي الخرطوم ذهب وفد من الوطني الاتحادي لمقابلة حسين نوالفقار صبري، العضو المصري في لجنة الحاكم العام، وكان الوفد يتكون من محمود الفضلي، وحسن عوض الله، وعلي حامد، ولما أخطروه بقرار الحزب قال لهم اذا قررتم الاستقلال فان العالم أجمع سيقول أن مصر قد فقدت مؤيديها في السودان، ولذلك فأن مصر سيكون همها بعد الان هو مناهضة الوطني الاتحادي، حتي يفقد أغليته، وعندئذ سيقول الناس ان الوطني الاتحادي بعد ان تخلي عن الاتحاد مع مصر قد فقد أغليته، وكان حسين نوالفقار جاداً في تهديده، فما ان أعلن قرار الحزب تأييد الاستقلال، حتي بدأت تلوح في الافق المحاولات الجادة لعزل الوطني الاتحادي بالتقاء السيدين الميرغني والمهدى واتفاقهما على تقويض حكومة الوطني الاتحادي، واخراج الازهري من الحكم وقيام ائتلاف بين السيدين بعد إعلان البرلمان للاستقلال علي أنقاض حكومة الوطني الاتحادي وكان من رأي المراقبين

السياسيين ان كل ذلك تم بسبب تحول الوطني الاتحادي من الاتحادي الي الاستقلال، وذلك أمر أغضب مصر، وأغضب قيادة الختمية وزعيمها الميرغني .

التقاء السيدين:

عندما بدأت الامور تتأزم بين الوطني الاتحادي وقيادة الختمية بسبب التحول نحو الاستقلال قام وفد من الحزب برئاسة مبارك زروق بزيارة للسيد علي الميرغني للتباحث حول هذا الأمر، وقال مبارك زروق للسيد علي أن الوطني الاتحادي في حاجة الي حليف، واذا تخلي عنه الختمية فانه سيبحث عن حليف بديل، فرد عليه السيد علي الميرغني بقوله: «اذا كنتم تهددون بالتحالف مع السيد عبد الرحمن وطائفة الانصار فأنني ساسبقكم اليهم، وسترون»، ونقل مبارك زروق هذا الحديث لقيادة الحزب التي استبعدت التهديد.

وبدأت مصر تهندس لالتقاء السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي، وكان حسين نوالفقار صبري علي صلة وثيقة مع السيد عبد الرحمن المهدي فأستغل هذه الصلة في لقاء السيدين انتقاما من الوطني الاتحادي لتخليه عن الاتحاد مع مصر، وجنوحه نحو الاستقلال .

صادفت هذه المساعي هوي عند السيدين وخاصة عند السيد علي الميرغني الذي أحس بأن مؤيديه ومريديه اخذا يؤيدون الوطني الاتحادي وان عقيدتهم الختمية اخذت تهتز ازاء عقيدتهم السياسية، كما حدث في أم روبة حيث احرق حلفاء السيد علي الميرغني وثائق انتمائهم للختمية وصادفت هذه المساعي هوي عند السيد عبد الرحمن المهدي، لان اضعاف الوطني الاتحادي يعني اضعاف التيار المناهض لطائفة الانصار واخيراً وقعت المعجزة ، فالتقي الميرغني والمهدي بعد أن كان لقاؤهما في حكم المستحيل وكان الوطني الاتحادي، الذي يمثل الوسط ينمو ويزدهر وتنتشر عضويته علي حساب الطائفتين.

وأصدر السيدان بياناً متهاقناً حول التقائهما، ثم ما لبثا أن أعلنوا مطالبتهما بقيام حكومة قومية، وتلك هي الخطوة الاولى لاقصاء حكومة الوطني الاتحادي.

وتكونت الحكومة القومية برئاسة الازهري، وكان ممثلو الوطني الاتحادي في تلك الحكومة هم علي عبدالرحمن، وحمامد توفيق، ودكتور أمين السيد وأبعد عن التأليف الوزاري أعوان أزهري الاقوياء الذين يمكن أن يساندوه داخل الوزارة، مثل يحي الفضلي، ومبارك زروق .

وبعد تكوين الحكومة القومية خطا السيد علي الميرغني خطوة أخرى نحو التخلص من الوطني الاتحادي، فأخذ يعقد الاجتماعات مع مؤيديه من نواب البرلمان الذين انشقوا عن الوطني الاتحادي، واتفق معهم علي تكوين حزب جديد بأسم حزب الشعب الديمقراطي، وبرئاسة السيد علي عبد الرحمن.

والتقي نواب حزب الشعب الديمقراطي مع نواب حزب الامة وقرروا سحب الثقة من الحكومة القومية، وكان من سخرية الاقدار أن صوت وزراء حزب الامة ووزراء حزب الشعب الديمقراطي ضد الحكومة التي هم أعضاء فيها .

وعلي أنقاض الحكومة القومية قامت حكومة ائتلافية من حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي، وهي الحكومة التي عرفت « بحكومة السبدين » .

واستمر الحزبان الصديقان اللودان يقتسمان السلطة ويتربص كل منهما بالآخر، اذ ان الثقة بينهما كانت مفقودة وخلافاتهما عميقة وقديمة.

الجمهورية العربية المتحدة:

في عام ١٩٥٨م اتفق السوريين مع الرئيس جمال عبد الناصر علي الدخول في وحدة اندماجية تضم مصر وسوريا، ويطلق عليها، الجمهورية العربية المتحدة، تتكون من اقليمين، والشمال والجنوبي، ولها علم واحد به نجمتان ترمز احدهما الي مصر والاخرى الي سوريا، يمكن ان تضاف نجمة جديدة لاية دولة أخرى تتضم الي هذه الجمهورية .

وكانت حكومة عبد الله خليل التي تتكون من حزبي الامة والشعب الديمقراطي تعاني من أزمة داخلية، بسبب رفض الشعب الديمقراطي للمعونة الامريكية التي كان يرحب بها حزب الامة .

وكان الحزب الوطني الاتحادي يقف في المعارضة، ويرقب الموقف وفي العطلة البرلمانية ذهب وفد من حزب الشعب الديمقراطي الي القاهرة وخلال وجوده بها وصلها وفد من الحزب الوطني الاتحادي قادماً من العراق، والتقي الوفدان بالرئيس جمال عبد الناصر، وجري حديث مستفيض عن علاقات الحزبين وعلاقاتهما بمصر وعلي أثر ذلك انطلقت شائعات بأن الحزبين اتفقا امام جمال عبدالناصر علي التوحد من جديد .

وكان سفير السودان في مصر حينذاك هو الاستاذ يوسف التني العضو البارز في حزب الامة، فكتب تقريراً ضافياً لرئاسة الحزب عن طريق سكرتيه عبدالله خليل الذي هو

في نفس الوقت رئيس الوزراء تحدث فيه عن التقاء وفدي حزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي بالرئيس جمال عبدالناصر، وقال انه تم الاتفاق بين المجتمعين علي اجازة اقتراح بأن يصبح السودان عضواً في الجمهورية العربية المتحدة (نجمة ثالثة) عند افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان.

واقتنع عبد الله خليل بما جاء في التقرير، ودعا الي اجتماعات مع اقطاب حزب الامة، وبعض قيادات القوات المسلحة قبل افتتاح البرلمان في دورته الجديدة بوقت كاف.

وأسفرت تلك الاجتماعات واللقاءات عن عرض السلطة علي قيادة القوات المسلحة عن طريق التسليم والتسلم.

تم عرض الامر علي الفريق ابراهيم عبود القائد العام للجيش ليتولي السلطة مع زملائه من القادة حسب الاقدمية، ولكنه تردد وطالب بضمانات تعصمه من المساءله مستقبلا وأن يصدر له أمر مكتوب في هذا الصدد.

وطاف علي القيادات اللواء أحمد عبد الوهاب ومحمد أحمد التجاني وعوض عبد الرحمن لتهيئة الجو لعملية التسليم والتسلم.

واتصل عبد الله خليل بالسيد علي الميرغني وخطرته بالاتجاه لتسليم السلطة الي القوات المسلحة لعجز الحكومة في تحقيق مطالب الشعب، وقال له بأن الامر قد تم عرضه علي القائد العام الفريق ابراهيم عبود، ولكنه متردد، واذا لم يقبل فان الذي يليه في الرتبة هو اللواء احمد عبد الوهاب وهو معروف بولائه لحزب الامة.

واهتم السيد علي الميرغني بالامر، وسارع في الاتصال بالفريق ابراهيم عبود، واقنعه بأستلام السلطة بعد اعطائه الضمانات الكافية.

واصدر كل من السيدين الميرغني والمهدي بياناً بتأييد استلام القوات المسلحة للسلطة، ومهاجمة اداء الحكومات السابقة، ومنذ ذلك التاريخ دخل السودان في دوامة نزاع السلطة بين المدنيين والعسكريين .

ثم ارتكب الحزب الوطني الاتحادي خطأ فادحاً باتفاقه فيما بعد مع حزب الشعب الديمقراطي علي الاندماج في حزب أسموه الحزب الاتحادي الديمقراطي ممايعني الارتواء في احضان الطائفية من جديد، ولعله لو صبر الوطني الاتحادي والرئيس الازهري علي موقفه لتغير مجري التاريخ اذ كان الوطني الاتحادي ينتظره مستقبل مشرق زاهر بتدفق

المتقفن والوطنفن والمتمرففن على نفوذ الطائففة علىه.

ولكن مع الأسف فان الوطنف الاتحادف والرئفس ازهرف لم فصر؁ وسارع فف العوذة
الف الطائففة؁ وكان ذاك نذفر شؤم؁ اذ اءف الف تسلم الففش للسلطة مرة أخرى؁ ورغم
ماشهءنا من انتفاضات فقد اصبح عءم الاستقرار سمة للحكم فف السوءان .

رقم الإيداع : (١٩٩٩/٣٣٩م)

